



رساله لصدور الدين القنوي
ورساله اخرى لنقد الطحاوي
ص ١٥

4

(١) القنوي رسالة القضية

(٢) تحرير الدين جواب عن اسئلة

صدور الدين القنوي

(٣) القنوي جواب عن جواب تحرير

الدين القنوي

(١) - ٢٢

(٢) - ٢٢ - ٤٦

(٣) - ٤٧ - ٦٧

Soleymaniye Kütüphanesi	
Kıtma	Hacı Beşir Ağa
Yeni Sayı No.	
Eski Kayıt No.	355

اودعت في هذا الكتاب

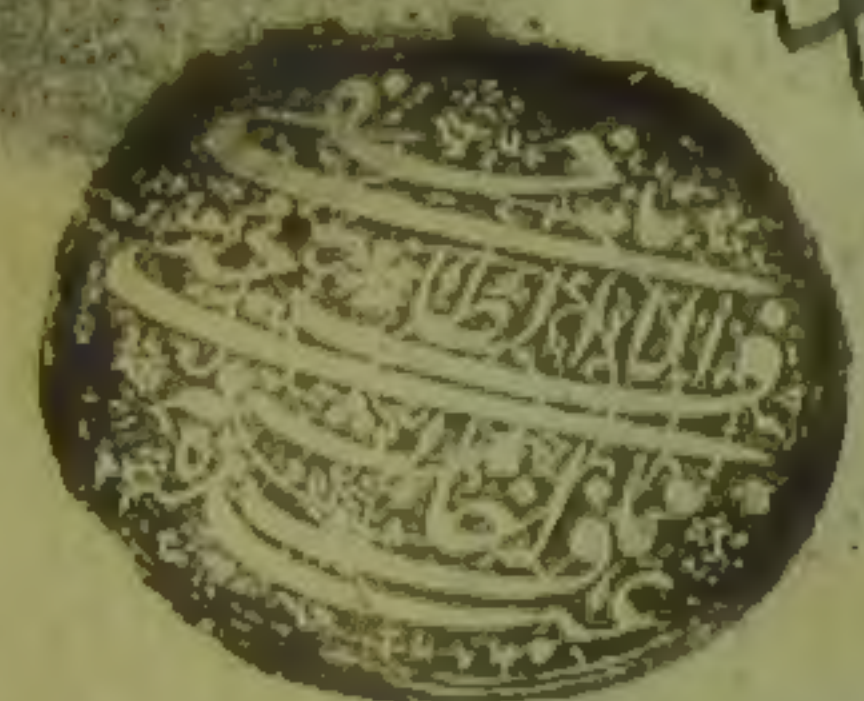
قولي لا اله الا الله

وكتبه بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

رسالة السيد الدين القونزي واخوه السيد الحسين الطوسي وغيره

سنة الفخر على

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي تيسر اغاى دار السعافه
الشريفه سنة ثمان وخمسين
وياستدواف



هذه السجدة من وقف حميد مولا صاحب الحرم الحسيني
سجدة فيل الجود والاحسان منور مصباح المصداق الميرزا الفاضل
مفتح معارف المراد بفتح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز محامد البر لا محمل الا وهو اغاى دار السعافه الحاج تيسر
وفقه للخير المزيده والبر الكثير من هو على كل شئ قدير
عن القمريه سحابة وبقا محمد المصطفى
ما وفاق الحرم الحسيني
عمره

٢٥٥



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المنعم على الصنف من عباده بمنزلة الاحتباء البازل ثم حري المنح
وسوانع الدعاء الذي أحرمهم من ماطن الوجوه الآله العلي الوحداني والظلام
العدمي الامكاني الى عرصة الوجوه العينية مجمع الاوار والاهواء وقطع بهم
الادوار والاطوار رسوم مراتب الاسداع والاعتوار المنبئة عليها من اشرف
الانبياء والمشهدود لكل من الاسماء والاولياء ثم نظرهم ضيق السد الشبهي
وتركيب سدق اللوح الكوني الطبيعي شيعب وسفن الغناء والتقدير وعلا
براق العمل الصالح والنفوس حتى حطوا راحلهم والقوام اسيرهم مقام النجاة
والجلال وكل صارهم وابصارهم بنوره وعرفهم كنفها وسهوا بجرعة من
الخلافة ووحدة وتعيدة في مراتب عينات بتنوعات طبائنه وظهوره
فراوانه المعبود في كل اقدار واستلاف المقصود بكل اتفاق واخلاف
واقع من اهل السعادة والشقا فخلصوا غيا سبب الكول والجزيرة والمراء
وامسوا لما احلف مع الحق بادن له في شفو ام كل الاسقام والاداء
اولئك فرب الله الان فرب الله هم المفكعون وصلوات الله تبارك على ائمتهم

وعدوهم وعلامهم مناج فعل النساء وخاتم دورة السيادة والاعتناء
والله وعمره والكامن الحكيم من احواله وورثته اهل الشرف والعلاء
وسلم تيكما كثر **وبعد** فلما كان الناس يحفظ العصر الفعليه والاحار
الاكسمة على ملت طبعا طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة سفلى كان من معض
احوال الطبقة العليا ارباب الهم السامية الراقية الى الكتب المطالي
والكمالات الخالدة والعضا الساقية طلب معرفة حياتها الامور على علم
وسيا معرفة الطب سحانه الذي هو شرف متعلق لا شرف العلوم علمهم
ان شرف العلم متفاوت بحسب شرف العلوم وان معرفة سحانه من اجل
في معرفة كل شيء من مركب بسيط ومحاط احاطة معنونه او صورته ومحيط
وموجبه بالنسبة او معدوم ونظروا في الموجبات متعلقها وحسوها على
احلاف طبقاتها باعتبار علق العلم بها فاذ اجمعهم بنوع القسمة الى قسمين
قسم سيقل الانسان باذراكه مما اودع الله فيه من القوى والآلات المراتبة
مارة بعضها وتارة حكمة ما سدا ان كان المدرك عامر بانه ان مدرك القوى
والآلات الطبيعية فان لم يكن المنة المذكورة وكان عامر بانه ان
لا مدرك الانسان الا بعقله حيث نظره وفكره اذ ركه سطره وفكره كالعالم

وجود الحق والارواح الخروقة والمعاني البسيطة ووجود العلم والآف
ليس يتقل العقول من حيث سطرنا وفكرنا ولا الحواس القوية المراجعة
جمعا وفرادى بادر الكذات الحق سبحانه وتعالى وحائق الاسماء والصفات
المسوية اليه السنة الشرايع والعقول وكيفية صحة اصنافه شئ منها الى
دائه سبحانه فان معرفة صحة اصنافه الصواب والاسماء الى والحق سبحانه
مقامها مقام هيب لو علم الحكم وجوب الحق وانه واحد جميع الوجوه
ومماز حقيقة كل شئ لا ياتل شيئا ولا ياتل شئ فان مدعا ما كان الاخر
ثبوت لما لمز من المفاسد اذا اهل القول ثبوت هذا اهل مكذا هو الام
من معرفة حقيقة فعله حيث قدرته بالمعلومات واقاضته الوجوه عليها
وصدور ثامنه فان المستبصر المنصف اذا عبر واستواء يحصل النظر
العقلي الفكري من معرفة هذه الامور لم يجد مجدا بحيث يلزم صدوره
قلقة الباعث له عا طلب معرفة حقائق الامور المافما يتعلق بمعرفة ذات
الحق واضح لدى المستبصرين باول وهلة واما فيما لوحت به في بيان الصفات
والفعل الصدور وكذا ذلك من محارات العقول فبين ايضا باسرها لم تقدم
كما هو اصرح الآثار الناجمة من امتزاجات القوى المراجعة الطبيعية والجملة

اصناف المراجعات الواقعة من القوى العقلية والوجوهات الملكية ومن
النفوس البشدية والقوى الطبيعية السطوية فان كل متبصر يعلم ان
الافكار البشدية تعجز عن معرفة حقائق هذه الامور وامثالها واستبان
في معرفة ما قد منا ذكره في شأن صفات الحق وكيفية اضافتها اليه فان
سبحانه لما كان ثابت الاصاله والاحاطة بالعلم والذات لزم ان يكون
حكم كل ما نسب اليه من صفات الكمال كلياً احاطياً شامل الحكم وتعقد صفات
الحق في عرصة الفكر الانساني من حيث الاطلاق الحقيقى مفرد فان الانسان
لا يدرك ما يدرك الاسعينا متقيدا في مقامه النظر بحسب حوزة الفكرية
ولا ريب في ان الحق من حيث انه ومع حيث صفاته واسماءه ليس كذلك
اي ليس بعينه في نفسه او بعين صفاته مضافه اليه او متعلقه بالانوار
ذاته كونه في تصور المتصورين لها في اوزانهم وبافكارهم طميس اذ الاله
لما يدركه من هذه الامور مطابعا لما عليه في عقل الحق ومكذا استبان
الانسان في معرفة حقائق الموجودات في مقام تجرد ما فان عقلها قبل التلبس
بالوجوه الحاصلة لها من قبض الموجود الحق وادراك تمتعها ببعض
على كونه عينا وتتميز ما في علم الحق الاحدى الذاتى ازلا وابد اعلا وتيرة حدة

مسند ايضا ومن جملة الامور التي لا يسئل العقل با در اها معرفة ته
ترتيب طبقات العالم واحكامه وخواصه الكلية وسبب انحصار كل صنف
جنس ونوع في عدد خاص واختصاصها ايضا باوقات مخصوصة وتباين
واحوال مخصوصة وامتنياز كل منها بعد الاشياء كالمعروف في امور شتى
وخواص لا يشترك فيها نوع او صنف آخر وكذلك معرفة العلة الغائية
من اجاد العالم بالنسبة الى مجموعها وبالنسبة الى جملة من الاجناس
والانواع ولوارثها مما صدق عليه اسم الخلقة وبالنسبة الى كل قطر ووطن
وشرعة وعالم ومرتبة وحوزة ذلك فان بحر العقول الشريفة عن ادراك
حقائق هذه الامور حيث الفكر والبطر واضح لدى كل متبصر منصف ثم
نقول فلما رأى المستبصرون من اصل الله ما اوتوا واسعدوا ايضا ما
ايدى الناس في العلوم وجدوا ما ظنوا وخيلات وان كان بعضها ادرك
بعض ولم يجدوا شيئا منها عوم على ساق ولا يجتمع في الحكم على شيء
لحكم تقع عليهم الانفاق ما خلا تلك المسائل الرياضية الهندسية لكون
براهينها حسيّة لكن لما لم تجاوز مرتبة هذا العلم وغايتها معرفة المقادير
والمساحات لم يرص عيونهم بالوقوف عند والهم بتحصيله بل كانوا بمعرفة

اشرف المعلومات واوالا ما بالتحصيل لخلاله قدر ما ودوام ثمراتها الباقية
بعد مفارقة المواد والاجسام طلبا لكمال الحق والاقبال بجناب العلي
العلام ومضامنة لشانه الاعلى في معرفة حقايق الاشياء على علمه
في انفسها بل مقتضى حال خلاصه الخاصة المومنين للظفر بالكمال الا اله الحق
والطالبين للحق به حالا وعلماء ومرتبة مما تكرار ادراكه ومعرفة قناته
وباهله جمع الهم بالكلية على الحق كما يعلم نفسه ونوعه المحل والبرهان في طلبه
ما سواه وان كان شرفا بالنسبة الى ما دونه او ثمر اسعاده ما او ثمرها
بصاحبه الى كمال نسبي فمضى قدر علمه معرفة شيء غير الحق كان ما كان وان كان
حصول ذلك امثاله لم انا هو فبعض من سحانه وموسبة دون تعلم منهم
في تحصيله فانما موجب سعة دائرة علمهم وكما استعدادهم الغير المحجول
فانه المقتضى في الحقيقة ابسط النور المحل الهم الحق المسلم لم يسر ايه حكم
علم الحق فيهم ووصفه وانبساطه لان معرفة تلك الامور مقصورة على علم
التعدين او هي من متعلقات سمهم كما هو حال الناس فيما ينبغي ان يكون فيه
من الفنون التي يظنون انها علوم حقيقية فان كلامهم اما صرف عمارة
وسمته في تحصيل علم ما من تلك العلوم التي معلقاتها الكون لا اختياره له على غيره

من العنود وشرفه لديه ورعته فنه الموحية لاسماله عليه اعداد منه
 في عظم جدواه عاجلا او آجلا موفا او غير موفا او محبة غير معللة ولا معلومة
 السبب **فصل** في بيان احوال طبقات الناس في طلب العلوم التي يسئل العقل
 ما دراهم حيث طرأ وفكرنا ومحيث القوى المزاجية والالاس البدنية
 ومنه الى اسفل ادراكها وصورة اميياز الطبقة العليا المتار اليها من قبل
 وفما بعد ايها وادراكها من طبقات المنفعة من الطبقة الوسطى الى الحاد
 الناس تحصيل العلوم حاضوا في طلب معرفتها بالقوى والآلات قهي اوركوا
 من القسم الاول من القسم المذكور من ما اوركوا وان لم ينهتوا الى جميعته
 ومعه جلة الافرقة على ما سئل به معاوتوا مما اوركوه معاوتوا لشر كسب
 معاوت ادراكهم وادرجتهم واعراضهم التابعة لاسعداواتهم فقام لهم
 وما حصل انفق منه على ما سئل الى نيز من احوالهم فابعد ان في الدنيا
 والعسم الكا الذي قلنا انه ليس على عقل العقل السند به ابتداء بادره
 وان كل محاولة طلب في منه متى توجه بفكره لمعه بعض معلقاته انقلب
 الى فكره وطره فاشاء وسوسيه فلم يكن لاحد النظر الاثا سيد الكي او يوت
 من جانب الحق بواسطة بعض الارواح وغرنا او بوسطة واسطة على راي

ثم تقول فلما شاء الحق تكلمل مرتبة العلم واحكامه اللازمة لوجوب وجه الحق
 وتكلمل بعض عباد المسعدن للعلم المحقق بالعلم المتكامل كمال الاملاء
 على حقائق الامور علما على علمه على كونهينها من علم الحق اصطفاه من خلقه في
 كل عصر ومن كل حيل نقاوة سمواته اسما وماره اوليا كاطمين انهم
 الله تقا سورة العلم الذاتي الا حد في حسب علم اسعداواهم التغيير المحبولة
 التي قبلوا بها الوحد منه اولام ايدهم بروح منه واطلعه على ما شئت
 من حقائق صفاته وحوالين جوده واسرار احكام وجوب وجوده ثم اومهم
 ان ينهتوا الحمد والناس على هذا الطراز المذكور وما سئل من هذا القسم الثاني
 وان يدعوا الناس الى ربهم بالطريق الموصل اليه والى سعاداتهم بالحكمة
 والموعظة الحسنة ثم ايدهم ثانيا بالمعجرات واللايل القاهرة والنصرة التي
 تضمنتها احكام نفوسهم الماضية وسيوفهم النائرة فامسكوا ما امروا به
 واعربوا بعض ما شهدوا لكن لسان المستويق والاياء من المقام الجامع
 بين الالتم والافناء وفاء لحقوق الحكمة والحكيم واسباغها على الخلق نعمة بهم
 وفضلها عليهم فاحلفت اسعداواها كاطمين في الحق ما انت به هؤلاء
 الرسل ثم اكمل من الاولياء واجبروا عنه من الناس من قبل مطلقا عرفوا ولم

معروفهم كذا في اسل السلام والايان مع ماوت كثير واقع منهم هم فقه علم
 درجات ومهمهم اكثر مطلقا عرف اولم عرف وهم اهل الكفر والظهور وتوب
 منهم اهل الطغيان ايضا وان كانوا من وجه مستعينين ومنهم من آمن وكفر
 بعض منهم المصنف الحار المجرى والآيات الحارقة بوجه التقديس
 والاقدام وان لم يطلع على حقيقة ما بلغه واجبره ولم يعرف سره وعقله
 القائم حكم عليه بالاجام لجزءه على ما عهد وعلم وبين ما اخبر به عالم
 بعده ولم يدرك مثله ولا قدر على الوفاق من عقله وشعره فيجاء به
 ثم ان الطائفة الاولى وهم المسلمون والمؤمنون انقسموا الى قسمين قسم
 وقف مع الظاهر ولم يتقدم الظاهر المفهوم بل ثبت عنده ولم يتناول عقل
 عقله عن الموضوع فما ياتي قبوله ويستبعد صحته ولم يتسوق ايضا لان
 وهو لا يدم الظاهرية والمقتضون على صور العبادات وظاهر الزهد
 وقسم آمن بماوراء مطلقا فمساعد عليه نظره ودائقة في ادراكه قواه
 ادركه وفاته والمسلمين يدركه آمن به عاود الله تعالى الكل من سنائه
 والمخبر عنه دون الجود على الظاهر بل ثبت صفا الى كمال الله منزله
 ربه على كل ما يليق بجلاله لكن على ما يعلم سبحانه نفلا حيث يتصوره

هذا القسم وامثال ما يهونه من شأن القاصين والكالات وصور اخلافتها
 الى الحق او سواه بل قال رب اعدا وصفت كمن السبة الى ادراك
 صفة كمال الحق نسبه الى الحق وكمن بالسبة الى جبا الحق حيث
 علم به وتلك الصفة ومن حيث صحت انصاف تلك الصفة اليه مقصودا على
 انصاف وراى بعين الانصاف ان التقرف في مفيد الاخبار والآية
 مع انه لا يحصل منه علم يقيني فانه نوجب خللا ووهنا في الاخبار والآية
 وهذا حال الكلف السالمين من آفة الجسم والتسبية وزين التأويل ومن
 الاعتقاد الايمان بشوايب الطغف والاقية التي لا يحصل منها طاهر
 وقسم فلما امكنه ادراكه نظره وقواه وتأول ما سوى ذلك وبقى المفهوم
 الظاهر من ذلك الاخبار عن الحق فكان ضرر هذا النوع طائلا المتأول فيه
 وعدم استناده الى اصل الحق كمن نفع اصابته من ادراكه القدر الذي
 يصيب منه ليس السبة اليه علم يقيني بل اصابته مصادفة وهذا هو
 حال المتكلمين فانهم ما وقعوا مع ما يهنيه الايمان المحقق ولا وفوا بسروط
 المصدق ولا ادركوا انصاف جليلة الامر معرفة المراد ما اخبروا به على كمال
 هو الاخر ليس في نف ولا احازوا الى طائفة اهل النظر الصريح والميزان

وان كان امد النظر حلة العاجز من الوصول الى الحقيقة المحيقة عما شق
ع قريباً من الله تعالى واما الطبقة العليا التي قد منا ذكرنا في اول
التمهيد فانهم الماركون للانبيا في تأخيرهم وشاربهم واحوالهم فانهم
في مدائهم احرهم شاركوا القوم الذين كنى عنهم بالسلف الصالحين في الامان
بما اوردوا من الله تعالى وسلكوا كل من الخبيرين عنه فيما اخبروا به
وكلوا علم ما لم يدركوا جليلة الاور فيه الى الله والى الخبيرين عنه
العارفين بمراده والمطلعين على حقايق تلك الامور غير انه كانت لهم
نفس شريفة ومهم عالية انفتحت من العقيد والرضا والخطا العكس الذي اظهر
رضيه به غيرهم بل طلبت الحق بالانبيا وان كسلا حصلت تلك الطريقة
وعا ذلك الوجه سيما ولم يكن ان مثل مدائحهم علم منظر فيما بلغها
واوركت عجزها وعجز اهل الاقام والاحوال المذكورة فحدثت انهم
فلما كانوا قد انتهت الى مقام اهل النظر العكس اوركت عجزهم ايضا
وزادت من ضعف طالع المانع من النظر المحيقة عما ساء ذكره في
العصر الذي على هذا الفصل وهذا شرح حاله ولم اغز به بالكلية الى
فاني لست مما افكره ناقلا ولا مخبراً عن حال احد غيري الا من حيث

المشارك مع من قد منى في الهدى واخا في الاعراض عن كل ما حاوله في هض
فيه ارباب الطبقات المذكورة او لا فليعلم ذلك **فصل**
اعلموا ايها الاخوان قولاً لكم الله بما تولى به عباده المحقرين ان اقامة
الاولية النظرية على المطالب وانباتها بالحق العقلية على وجه سالم من
الاشكول العكرة والاعتراضات الجدلية متعذر فان الاعمال النظرية
تختلف بحسب تفاوت مدارك اربابها والمدارك تابعة لتوجهات
المدرسين والوجهات تابعة للمقاصد التابعة لاختلاف العقائد والعقائد
والاخرجة والمناسبات وجميعها تابعون لنفس الامر لاختلاف اثار الحليات
الاسمائية المعينة والمتعددة في مراتب القوابل بحسب استعداداتها
ومع المسيرة للمقاصد والحكمة للعوائد والعقائد التي تليق بها وتفيق
نفوس اهل الفكر والاعتقاد فان الجليات من حضرة القدس منبوع
الوحدة وحدانية النعت ميولانية الوصف لكنها تنصبغ عند الوجود
بحكم استعدادات القوابل وارتباطها الروحانية والطبيعية والموان
والاوقات وتوابعها كالاحوال الاخرجة والصفات الجبروتية وما
اقتضاه حكم الاوامر الربانية المودعة بالوحي الاول الاكبر في الصور

العلوية وارواح اهلها والموكلين بها فظن لاختلاف الآثار ان الجليات
متعددة بالاحالة في نفس الامر وليس كذلك ثم نرجع ونقول فاحتمل
للموجبات المذكورة اصل العقل النظري في موجبات عقولهم مقتضياتها
وفي نتائجها واضطربت آراؤهم فاصولهم عند شخص مو عند غيره خطأ
ودليل عند البعض مو عند الآخرين شبهه فلم يتفقوا في الحكم على شيء بامروا
فالحق بالسبب الى كل طرف مو ما استقصوه ورجحوا طائفتين بغير تبارق
الاشكال ظاهر في دليل يوجب ابطالهم بفساده وعدم صحة ما قصد اثباته بذلك
الدليل في نفس الامر لاننا نجد لأمور الكثرة لاثبات لنا اقامته برهان على صحتها
مع انه لا شك في حقيقتها عندنا وعند كثير المتكسرين بالادلة النظرية وهم
ورانا ايضا امور الكثرة قررت بالبراهين مدوم صحتها فوم بعد مجزئهم
وعجز حفرهم اهل ما نهزم عن العوارض ما في مقدمات تلك البراهين من الخلل
والفساد ولم يحدوا سكا فتدفع فيها وطنو ما براهين علمية وعلوية فينتج
لم بعد مدع الرمان عطنو اسم او ماتي بعدهم لا دراكل خلل في بعض تلك المقدمات
او كلها والظن وادجيه العلط فيها والفساد وانفدج لهم الاشكال
ما هو من تلك البراهين ونزيفها ان الكلام في الاشكالات العارضة

8
في مدسه او امور صحيحة كالكلام في تلك البراهين والحال في القاصدين
كالحال في المبنيين الى عقيدتين فان قوى الناظرين في تلك البراهين والعقيدتين
عليها متفاوتة كما نينا ولما ذكرنا والحكم بحدوث او سماع بعض الناظرين
في تلك الادلة ما رتوها بعد الزمان الطويل مع خفاء العوارض المتأملين لها
والمتكسرين بها جعل فلك المدة المدد واد اجاز العلط على بعض الناس
من هذا الوجه جازعا كالكامل ولولا العلط والعوارض عليه والظن البعض
بالاخلويع العلط وبالا ثمن العلط فيه ان تأخر ادراكه لم يقع بين
العالم خلاف في الاويان والمذاصب وغيرهما هذا من جملة اسباب الخلل
اليها ثم نقول ليس الاخذ ما طائفتين بعض الناظرين واسم صوره صحة
في رعيه ما ولي من الاخذ يقول مخالفه وترجيح رايه والجمع من القولين الا قول
المساقفة غير ممكن لكن احد القولين مثلا معتق ابيات ما تعقب الاخر
منه فاستحال التوفيق بينهما والقول بهما معا ورجح احد هاتين الاخر
ان كان بمرئان ثابت عند المرح فالحال فيه والكلام فيه كالكلام والحال
فما وان لم يكن بمرئان كان رجحا من غير رجح فمقدرا اذا وجد ان
العتيق وحصول اطرهم التام بنسب الافكار والاولى المطرقة ومع ان الامر

كما أننا نكشع الناس الذين نرى أنهم أهل بطور دليل بعد علمهم لما ذكرنا
 محدود في أنفسهم من مأمور لشر لا يستطيعون أن يشكوا العسر فيها
 وقد كنوا إليها وأطاعوا بها وحاطم فيها كمال أهل الأذواق ووجه كمال
 الوهم مع العرف في سليم المقدمات والتوقف في النتيجة ولهذا الأمر حتى
 ربما التوجه به فيما بعد إن شاء الله تعالى **وأما** القانون الفكري المبرجوع إليه
 أهل الفكر فهم مختلفون فيه اضماع وجوه احدها في بعض العوائن وكوفا حجة
 عند البعض وعقيمة عند غيرهم وثانيها حكمهم على بعض ما لا يترجم عن العضائما
 لازم وثالثها اختلافهم في الحاجة إلى القانون والاستغناء عنه حيث
 ان اجزاء النظرى منه شتى إلى البديهي وحيث ان الفطر السليم كافية
 في الكتاب العلوم وغنية عن القانون ولهم فمما ذكرنا اختلاف كبير لنا
 مبرهنين بآراءه ادغشنا التنبيه والتكويح وآخرا بمبرهنات المثبتين
 منفعة الاول والاحمال فقالوا اما بعد الغلط لكثير الناس في
 كثير من الامور وجدنا متحتم مع احتمال وهو ايضا مما بعد فاستغناء
 الاصل عنه لاننا في احتياجه الكثير اليه **وأما** الاولوية فاجها بالتمسك بالعلم
 فدا عرفت ان القانون مقسم الى ضروري ونظري وان اجزاء النظرى

من الضرورى فالضرورة ان كل من الكتاب هذا القانون كمن في العلوم
 والا اصولا والكسب منه الى قانون آخر فقالوا الا حاطة بجميع الطرق
 اصول من الغلط فتقع الحاجة اليه من هذا الوجه عللا بالاحوط واصحابه
 الناس في افكاره سلامة فطرته في كسر الامور وبعضهم مطلقا في جميعها
 ثانيا بعض به دون كتب لاسان في احتياجه العراليه وطره من الان
 بالطبع وبالعروض والبدوي المستغنى عن الجو بالنسبة الى الجوهر المتعرب
وح نقول بان اصل الحق ان العقيد الذي ادعاهتم باسمه في
 منكم سلامة فطرته ودكاية سبته الى المومنين للخلق ورجاء الحق
 والاغراف من كبره والاطلاع على اسرار وتبين في القلة وهو الاستغناء
 نسبة الكثير الحاجة الى الميزان فاصل الله هم العقيد من العليل فتحل بما ذكرنا
 الميزان احدى عشر عركت بديان الملك منعت انما تحصل بغير المكتسب
 وان من الاسياء ما لا يتعلم على صحتها وفادما برمان سالم المعارضة بل
 سوجه عليه شكل يعترف به الخضم ومع ذلك فلا يستطيع ان يشكك في
 في صحة ذلك الامر وهو جماعة كثيرة سواء ومنه احوال اهل الأذواق ووجه
 حيث نعلم ان العلم الصحيح هو بكتاب غير بديان المتحصل لنا بطور الحق

مجانبا الحق وان لم يعلم البرهان النظري فانه لا شكنا فيه مشكك
ولارب غدا فيه لا ترد ووافقنا عليه شاركونا من اهل الاذواق
وانتم ملاوا في بعضكم بعضا لا تقصروا بعضكم عن ادراك الخلل الحاصل في
مقدمات الراسخين التي هي لا بيات المطالب التي هي محل الموافقة على
بين سره في هذا التمهيد وفي الحكمة فعدتدين ان غاية كل احد فيما يطمئن
اليه من العلوم هو ما حصل في ذوقه دون دليل كسبي اذ الحق فكسبي اليه حكم
بصحة هو ومناسبة في نظره وشاركه في اصدنا خذ وما استند اليه ذلك
الامر الذي هو متعلق اطمئناؤه ولحق هذا الامر المسكون اليه في الحكم بصحة
سور يصفى عما نحو ما اعتقد فيه من حاله ما ذكرنا ام لا ذلك لا يعلم الا الله
محقق واخبارا كهي فعدان ان العلم المقتضى الذي لارب فيه يقتضيه
بالقانون العكسي والبرهان النظري هذا مع ان الامور المثبتة بالبرهان
على قدر صحتها في نفس الامر وسلامتها في روع الممكن بها بالنسبة الى الامور
الممكنة والمتوقف فيها لعدم ان نظام البرهان على صحتها واما يسيه جدا
واذا كان الامر كذلك فالنظر بمعرفة الاشياء من طريق البرهان وحده
الما بعد مطلقا وفي اكثر الامور ولما اضحى لاهل البصائر والعقول السليمة

ان لم يعلم المعرفة الصحيحة طريقين طريق البرهان بالنظر والاستدلال طريق
العنان الحاصل لدى الكشف بصفية الباطن والالتجاء الى الحق
والحال في المربية النظرية فقد اسببان با اسلفنا ففقيين الطريق الآخر
وسواء التوجه الى الحق بالمعبر والافكار التامة وتفرغ القلب الكلية
مع سائر العلاقات الكونية والعلوم والعوائين ولما بعد استقلال
الانسان ذلك في اول الامر وجب عليه اتباع من سبقه بالاطلاع
من ساكني طرفة ففهم حاض لجة الوصول وما زمل المغيبة
والثامول كاترسل صلوات الله عليهم الذين جعلهم الحق تراجمة امره
وارادته ومظاهر علمه وعبادته ومنزج حلت وراثته منهم علماء وحالا
ومقاما عساه سبحانه بربو بنور كاشف يظفر الاشياء كما هي كما فعل
ذلك بهم مباعهم من اهل غمايته والهادين المهدين من بريته
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **فصل** اعلم ان كل
حقيقة من الحقائق المحررة البسيطة المظهرة معدن المواد والمعقبات
بها وسواء كانت من الحقائق الكونية او ثمانية الى الحق بطريق
الاسمية والوصفية ونحوها لوازم وصفات ووجوهما وخواص

وتلك الصفات وما ذكر من أحكام الحقائق ونسبها بعضها خواص ولو ازم
 قربة وبعضها بعيدة فكل طالب مودعه كما كان ما كان لا بد ان
 يكون مبنية بينهما مناسبة موجهة ومنفاية موجهة تحكم المفارقة نون
 العقد المقتضى للطلب وحكم المناسبة تقضي الشعور بما يراود معرفته
 والالسان حيث تجميعه مفارقة كل فرد او الالبيان الكونية
 ومكونة من مجموع الحقائق الكونية والاسماش مناسبة لطبع
 فحق طلب معرفة ما نال طلب بالامر المناسب لذلك الشيء منه لا بما
 نفارده او لو امتدت المناسبة من كل وجه لا محال للطلب اذ المحمول
 مطلقا لا كونه مطلوبا كما ان ثبوت المناسبة ايضا من كل وجه يقتضي
 الحصول للمادة للطلب لا استحالة طلب الحاصل واما حصول الشعور ببعض
 الصفات والعوارض من جهة المناسبة سواء الباعث على طلب معرفة
 الحقيقة التي هي اصل تلك الصفة المشعور بها او لا فمطلب النفس ان
 تدبر مع هذه الصفة المعلومة او اللازم او العارض وسوسل بها
 الى معرفة الحقيقة التي هي اصلها والى معرفة غير ما ارضا والحواس العوارض
 المضافة الى تلك الحقيقة فتركيب الالهيته والمعداة تطرق تفصيل

الطالب بنظره العكسي الى معرفة ما يقصد اذ راكم من الحقائق يحصل
 اليه بعد تعدى مراتب صفاته وخواصه ولو ازمه بعدا علميا ويدا
 بعد ذلك الا لضعف قوة نظرية وقصور ادراكه المثار الى
 فيما بعد او لموانع او عليها الحق ومشاو عباوه وغاية مثل هذا ان
 سعادته معرفة حاصه الشيء او صفة او لازمه المعيد او العرشي الى
 صفة او لازم آخر ايضا وقد يكون الصفة التي انتهى اليها معرفة
 من تلك الحقيقة اقرب سبة الى الحقيقة من المشعور بها او لا المشعور
 وقد يكون بعد عاقد المناسبة الثابتة مبنية وبين ما روي معرفة
 وحسب حكم تلك المناسبة في القوة والضعف ما قدره الحق في
 اسهت قوة نظره حكم المناسبة الى بعض الصفات او الحواس وتعد
 منها مستعدا الى كنه حقيقة الامر فانه يطمئن باحصله من معرفة تلك
 الحقيقة بحسب سبة تلك الصفة منها ومن حيثها وحسب مناسبة هذا
 الطالب معرفتها منها ونظن الا قد بلغ العاية وانه احاط علما بتلك
 الحقيقة وسوف نفس الامر لم يعرفها الا من وجه واحد حيث تلك الصفة الواحدة
 او العارض او الخاصة او اللازم ومنبعث غير طلب معرفة تلك الحقيقة

اصفاكاوت مناسبة صفة بينه وبينها حيث صفة اخرى او خاتمة
صحة ونقص وركب الالف والمقدّمات ساعيا في التحصيل حتى ينتهي
منها الى تلك الصفة الاخرى فيعرف تلك الحقيقة من وجه آخر في الصفة
التي كانت منتهى معرفته من تلك الحقيقة محكم على انه الحقيقة باعتبار
تلك الصفة وتلك الوجه زاعما انه قد عرف كنه الحقيقة التي قصد معرفتها
معرفة مائة احاطية وهو غلط في المس الا وهو مكذ الثالث والرابع
مصادره فيختلف حكم الناظرين في الامر الواحد لاختلاف الصفات
والخواص والاعراض التي هي متعلقات مداركهم ومنتهى ما في ذلك الامر
الذي قصدوا معرفته والمعرفة آياه والميزة له عند فهم متعلق
ادراك لطائفه خالف ادراك الطائفة الاخرى كما ولا موقفا في جمل
تفرغهم لذلك الامر الواحد وكذا يدبرهم في تسميتهم امامه وتعبيرهم عنه
وموجب ذلك سبق ذكره ولعل المدرك به ايضا وسوا الفكرة
جبرية من بعض قوى الروح الانسان فلا يمكنه ان يدرك الامر بمثل
لما ثبت عند المحققين من اهل الله واهل العقول السليمة ان الشيء لا يدرك
بما تغاير في الحقيقة ولا يؤثر في فهمها صفاته ونافيه من الوجه المضاف

والمنافى كما استف على أصل ذلك وسره عن قربان شاء الله
قد برز هذه القاعدة ونهيمها يعرف كثير من اختلاف الخلق في
الاهل الجباب والثر اهل الاطلاع والشهود وتعرف ايضا بسبب
اختلاف الناس في معلوماتهم كانت ما كانت ثم ترجع ونقول ولما
كانت العودة الفكرة صفة صفات الروح وحاصه من خواصه اذ كانت
صفة مثلها ومن حيث ان القوى الروحانية عند المحققين لا تغاير الروح
صح ان يعلم للناظر انه قد عرف حقيقة ما ولكن من الوجه الذي يرتبط
بتلك الصفة التي هي منتهى نظره ومعرفة ومعلوما يرتبط الصفة
بها كما قربانية وقد ذهب الرئيس ابن سينا الذي سوا من النظر
ومعتمد اسم عند عباده على هذا الامر حلف جباب القوة النظرية لصحة
الفطرة او بطريق الذوق كما يؤمن اليه في مواضع كلامه الى ان يرى
في قدرة البشر الوقوف على حقيق الاشياء بل غاية الانسان ان
يدرك خواص الاشياء ولو انزها وعوارضها ومثل في توير ذلك
امثلة جليلة محقة وبين المعصوم ما من منصف خبير وسيا فينا
يرجع الى معرفة الحق جل جلاله وذلك في اواخره بخلاف المشهور

في اواخر كلامه لان غايه ذلك بيان قصور العوة الانسانية حيث
 فكر لما عاين ادراك حقائق الاشياء وقد سبق في اول هذا التمهيد يستدل
 به البليغ على هذا الاوالم اشار اليه وعلته وسببه وعمر ذلك من
 الاسرار المتعلقة بهذا الباب سنزيد في بيان ذلك ان شاء الله تعالى
 فنقول كل ما سعلق به المذكر العقلي والذمنية الجمالية والجمالية
 وفراوى فليس بامر زائد على حقائق مجردة بسيطة تألفت بوجودها
 غير متقسم فظهرت لنفسها لكن بعضها في الظهور والحكم والخطية والعلق
 تابع للبعض فسمى المتبوعة لما ذكرنا من التقدم حقايق وعلما وسائط
 بين الحق وما تتبعها في الوجود وما ذكرنا وسمى التابعة متوابعه ولو ازم
 وعوارض وصفات واحوالا ونسبا ومعلومات وشروطات ونحو
 ذلك متى اعتبرت من الحقائق مجردة عن الوجود وعوارضها بعضها
 ببعض لم يكن شئ منها مضافا الى شئ اصلا خلقت عن كل اسم
 وصفة ونعت وصورة وحكم خلوا بالفعل لا بالقوة فبوت الاسم
 والنعت والوصف بالتركيب البسيط والظهور والفاء والادراك
 والمذكرية والكلمة والحقيقة والسبعة والمسووعية وغير ذلك مما

نبهنا عليه وما لم نذكره للحقائق المجردة انما هو وبدون انساب الحكم
 الوجوهي عليها اولاولا ولكن حيث عين الوجوه بالظهور في مرتبة
 ونحوها او ما يكسب من غير في بيان ذلك ان شاء الله تعالى وبارتبا
 احكام بعضها بالبعض وظهور اثر بعضها بالوجوه في البعض ثانيا
 فاعلم ذلك فالعقل والشهود والاول الجلي للحقائق المتبوعة بعيدة
 كونها معاني مجردة عن شأنها اذا عقلت متبوعة ومحطة ان تعقل
 شئ وتعتز بالمعانية ذاتها ومنها ومن الصور القائمة لها ولا تارة
 والمعتزة بها ومنه المناسبة هي حكم اهل الطابع بينها والمشتغل عليها
 وقد سبقت الاشارة اليها والتفصيل والشهود والاول الجلي للحقائق
 التابعة بعيد معرفة كونها حقائق مجردة لا حكم لها ولا اسم ولا نعت
 ايضا لكن مرتبها انها متعلقة في الوجود العيني يكون اعراضا لاجل
 والحقايق المتقدمة المتبوعة وصورا وصفات ولو ازم ونحو ذلك
 والصورة عبارة عما لا عقل لك الحقايق الاولى ولا نظم الا بها
 ومنى عنى الصورة ايضا مشتركة تطلق على حقيقة كل شئ جوهرها كما
 او عرضا او مكانا وعن نفس النوع والشكل والخطية ايضا حتى

لهذه الاجماع صورة كصورة للصنف والعكر وقال صورة للنظام
المحفوظ كالشرعية ومعقولة الصورة في نفسها حقيقة مجردة
الحقائق واذا عرفت هذا في الصور المشهورة على الانحاء المعهودة
فاعرف مثل في المسمى نظم الالهيات فان التعريف الذي اشترت اليه
نعم كل الاظم الحقائق الغيبية حيث ينعيب الآيه وقد استبان
لك من هذه القاعدة ان تأملتها حتى التأمل ان الظهور والاجتماع
والاجاد والاطهار والاقتران والتوقف المناسبة والتقدم
والثأف والهشية والجوهرية والعرضية والصورية وكون الشيء في
اوتامه او متبوعا او تابعا وكذا ذلك كلها معان مجردة ومعقولة
وبارتباط بعضها ببعض وتألفها بالوحدة الواحدة التي ظهرت بها
كما قلنا نظم لبعض على البعض معاوت في الحسنة والعلوق والحكم والتقدير
والثأف بحسب النسب المسماة فعلا وانفعالا وتأثيرا او سبغة وعكس
وصفة وموصوفية ولازمية وطرورية وكذا ذلك ما ذكره في وجوه
الجميع وبقاؤه انما يحصل سران حكم الجميع الاحدى الوجوه التي
المظهر لها والظاهر الحكم في حضرة سراجها واراوتة وبعد ان تور

مدا علم ان معرفة حقائق الاشياء حيث بساطتها وبجودها والخبرة
العلمية التي حثها متغذرو وذلك لتغذراؤ الناس حيث
احد تينا اولاد من احكام الكثرة اصلا فاننا لانعلم شيئا من حيث حقا
المجردة ولا من حيث وجودها بل من حيث تصانف اعاننا بالوجوه
وفهام الحياة بناء العلم وارتفاع الموانع الحائلة بيننا وبين الشيء
الذي نزوم ادراكه حيث كسبت بعد الان يدرك هذا اقل ما يف
مفرقتنا عليه ومنه جمعية كثيرة وحقائق الاسماء من عام حروما
وحدانية بسيطة والواحد والسيط لا يدرك الا واحد وسيط
كما او مات اليه وعلى سبوح ستره قريب ان شاء الله تعالى فلم
نعلم من الاشياء الا صفاتها واعراضها من حيث هي صفات ولوازم
مالا من حيث صفاتها المجردة اذ لو ادركنا شيئا من حيث جمعية لا بعبارة
صفته له او خاصته او لازم او عارض لجاز ادراكه مثل ما ان الحقائق
من حيث حقائق مماثلة وما جاز على احد المتكئين جاز على الآخر مثل
والمعرفة الاجمالية المتعلقة بحقائق الاشياء لم يحصل الا بعد علوقها
مكونها معيينة بالتعيينت بين الصفات والخواص واللوازم

الصفة حيث بعثها بمفهوم لو أنها صفة لموصوف ما فاما كنهها الحقيق حيث
يوجد لما فالعلم بما متعذر الا ان الوجه الخاص بارتفاع علم السبب والصفات
الكونية المتقدمة من العارف حال حقيقة مقام كنهه وبصره وبالمز
التي فوقها المجاورة لها المحققة تقرب التواضع كما سنرى الى ستر
ذلك ان شاء الله تعالى ولله السرة الذي سرت على بعض حكماء سائر
اخر غامضة جدا يصعب فهمها وتفصيلها احد ما حكم كل الحق الى ان يرى في
حقائق الملكات الذي اشار بها الامام الاكبر رضي الله عنه الى حاشية
من خواصه علق بانها فيه وذلك في قصيدة الكرمية ناهي فيها ربه يقول
في انائها ولست ادرك من شيء حقيقته وكلف ادركه وانتم فيه
فلما وقف المؤمنون للتلقي في الجانب الاكبر المعنى عامر نبيه الاكوان والكويت
علا سنده المقامات والمنازل وتعدو الجذبات العناية بالآلهة ما فيها
من الجبجبة المعاني تشهدوا في اول امرهم سبحانه ثم ان صورة العالم
لعالم المعاني والحمايق تعلموا ان كل فرد من افراد صورة منظم ومثال
لحقيقة معنوية غيبية وان نسبة اعضاء الان الذي هو النفس الناطقة
الى قواه الباطنة نسبة صور العالم الى حقائقه الباطنة والحكم كالحكم

فقال بصر الان ان بالنسبة الى المبصرات كمال البصيرة بالمد الى المعقولات
المعنوية والمعلومات الغيبية ولما بعث البصر ادراك المبصرات المحركة
مثل الذرات والهبات ونحوها وعبر المبصرات العالية كوسط قمر
الشمس عند كمال بورة فانه يحيل فيه سواد العجوة ادراكه مع اننا نعلم
ان الوسط مبيع الاواء والاشعة طهران معلق الاحكام البصر في
طريق الافراط والتفريط من الحقائق التامة والظهور التامة مع ذلك كما هو
في السور المحض والظلمة المحضة في كونها جامين وان المتوسط بينهما
الناسخ منها وسواها في حكمة الفائدة كما ستعرف ان شاء الله تعالى
فكذلك العقول والبصائر انما تدرك المعقولات والمعلومات المتوسطة
في الحقائق والعلوم وعبر عن المعقولات الخيرة مثل مراتب العرف والغير
الحقيقية على التعيين والتفصيل كالتناء والذبول في كل آن وعبر ادراك
الحقائق العالية القاهرة ايضا مثل ذات الحق جل جلاله وحمايق اسما
وصفاتة الا بالله كما ذكرنا وراوا ايضا ان مع الاشياء ما عذر عليهم
ادراكه للبعد المفوط كحركة الطيور الصغيرة المسافة البعيدة وحركة حرم
السمسم والكوكب في كل آن وسكنا الامر في الترتيب المفوط فان الهواء

لا اتصال بالحدة معذرا وادراكه كنفس الحدة مناد في باب المصراع وفي
باب المعقولات والبصائر كالنفس التي تدرك في الانسان واقرب
الاشياء نسبة نفسه اليه فندر كل الانسان غيره ولا يدرك نفسه
وحقيقته فحق هذا الطريق ايضا بغير البصائر والابصار ع ادراك
الحمايق الوجودية الالهية والكونية واسئل الله عن المعاني والآثار
وظهر ان العلم الصحيح لا يحصل بالكتب والتعلم والاستقل القوي البشدة
تتصيده بالمداد الحق بالفيض القدسي العيني والامداد بالتجلي النوري
العلمي الذات منحنى الله وسائر الاخوان ذلك على الوجه الاكمل **فصل**
في تبيين ما سبق ذكره في التمهيد والتعريفات المقدمة وتيلوه وذكر
التي قدمت هذه المقدمات كالتوطئة لا يراو ما والتماس بيان حقائقها
بالبراهين التي يعول عليها المسؤول منه الجواب عنها نفع الله به وبعد
كان الحق سبحانه لما اظهر في الوجود اشياء واخبر ايضا على اللسان الكامل
من صفوته بامور عجزت عقول اولي الالباب عن معرفة اسرارها وظهرت
الاخر فيها على ما عليه في نفسها وعلى نحو ما يعلمها الحق سبحانه فذلك
قد ابان ايضا بامور استجلتها عقول الالها وعرفت جليلة الاخرها

باول وسنة مارة وتأمل وتدبر اخري فكان من حكمة ما ابان واخبر
ما استقلت العقول بادراكه ان للايان طيف مراتب اولي وسطي
وعليا وكذلك الاخر في الهداية والقوى والاحسان الذي اخبرنا
انه كتابه عن مقام الخصور والمعاني الصحيحة وهكذا فعل في غير ما
ذكرنا من الصفات فمن جملة تبيينها في ذلك في كتابه العزيز قوله
لعل على الذين آمنوا وعلوا الصالحات صراح فمأطعوا اذا امرنا
وآمنوا وعلوا الصالحات هم امراء وامراءهم اتوا وامنوا بالله
محبة المحسنين وقال في موضع اخر وان لعنار لمن باب وآمن وعمل
ثم استندى ولا يتوب احد وبقبل على جناب الحق وتكلم بالاعمال الصالحة
الابعد الالهية افضل بما احسن هذه الهداية لست مني الاولي
ومن هذا الباب قوله ومن يؤمن بالله يهد قلبه وقوله واتقوا الله
ويعلمكم الله وفي قوله اسئل الكهف انهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم
صدى وربطنا على قلوبهم ومنهم كلما ما يدرك العقول بايسر تأمل حقايقها
فان العقول تعرف ان لكل دجف جميل كمال اول هو اقل حطة منه
ورتبة ثمانية متوسطة ورتبة ثالثة من غايته الكلية وليس بعد الغاية

الادرجات معلقة في الاكلمية وكما جعل لما ذكرنا من الصفات مما ذكر
الحق سبحانه وتعالى مراتب بنبرها لنا على ان الامر هو كذلك في
جميع الصفات فكل ذلك جعل العلم الذي هو اسرار الصفات درجات
معلقة في مرتبة كمال بعضها اعلى واتم من البعض سمي احدها علم اليقين
والثانية عن المعين والثالثة حق المعين وجعل لكل مرتبة من صفاته
قوة ملك المرتبة غاية تهم ومنتهى رقيهم في رتب العلم فذكر من اعز
لسان حاله انه صاحب الغفوس الشرفه المستعدة للتحقيق بالكمال
الحقيق لا النسب ابان عظمة عالية تناسب الشرفه ان يطلب
الترقي في درجات اوصاف الكمال حتى ينتهي الى اعلى مراتبها وسيا
في درجات الكمال العلمي الذي ينطقت به السعادة ما نفاق العقول
والشرائح على كل حال سيما العلم المتعلق بآبده ثم باشرف لوازم
ذاته وما اشرفنا له انما هذا ان سلم له ذلك وكان محققا في علمه
انه بلغ اول درجات الكمال العلمي ان يتسوف للانتقال من درجه علمه
النفس الى عينه ثم الى حقه وكذلك كعب على العابر مقام عين اليقين
بعد تدرج درجه علم اليقين ان يروم الانتهاء الى حق اليقين الذي

مرحلة احكامه طلب الجمع من ما يحبه الرمان ومن ما نكره العيان فمذا
احد الموجبات لا نفاذ من الابرام وترجح الاقدام عليه بعد الاحتكاك
رجاء للفوز بهذا المرام والسلام مبداء الشروع في سرد المسائل
وبعد هذه بعض المسائل التي كان قد يافتها عناص على الداعي كشف
سرها ومعرفة جلي امرها **المسئلة الاولى** هل ثبت عندكم ان وجود
واجب الوجود او زائدا على حقيقته ام وجوب معين ما يثبت وان لم يثبت
له حصة وراو الوجوه وما البرهان الموضح لتحقيق ذلك فان جميع ما ذكر
في توير كل واحد من الاخرين غير تام ولا متقنع للسبب لانه ان قيل بان
وجوده عن حقيقته اعتمادا ورضى بما ذكره جماعة في توير ذلك
فلما نزل ان يقول لانهم ان وجوب الحق سبحانه عين حقيقته ويدل على
ذلك وجوده منها انه من البين ان مفهوم الوجود من حيث تعيينه في
مفهوم مفهوم واحد وهذا المفهوم من حيث انه هو مع قطع النظر
كل ما سواه اما ان يثبت ان لمعنا بضم اللام مية شئ من الماهيات او
لا يثبت ذلك او لا يثبت واحد من القسمين فان كان الاول وجب
ان يكون كل وجود عارضا او له صلاحية ذلك فوجوب واجب الوجود

ككون صفة لخصته وان كان التام واجب لا يكون شيئ من الموجودات ^{المستقلة}
فارضنا لشي من الماسيات واما ان لا يكون من الماسيات المكسرة
موجبة او كونه مع وجوده لكن وجودها مع حصة واحدة لا يكون مفهوم
الوجود فهو واحد او قد فرضناه فهو واحد اسف ان كان
الثالث لا يكون وجود واجب الوجود مجردا عن الماسية ^{الاسبب} المنفصل
فلا يكون واجب الوجود لذاته بل لغيره ههنا الوجه الاخر ان كل
عاطل يجرى بان لوجود الواجب عينه في عقله سلمزم ذلك ^{والتعريف} البعير
سلب شيئا شئ عنه واثبت امور شئ ايضا له مذا مع اتفاق
جميع العقلاء بان حقيقته مجهولة فلو كان وجوده غير حقيقته لكان معلوما
حقيقة فان الاتفاق واقع بانه لا جاز ان يقال بانه معلوم الذات
موجود مجهول موجودا فلا يلزم من ذلك ان يعقل فيه ههنا محلقتان
وسد الباطل الثبوت انه واحد جميع الوجود ولا شك في ان اختلاف
الجلات في الشئ نافي صرافة وحدته وايضا فلو علم على هذا الوجه
لعلم حقيقة وسد اعم لانها علم على ان حقيقته مجهولة فلا ذكرنا ان
وجوده زائد على حقيقته والوجه الاخر ان لونه مبداء لغيره اما ان

لانه وجود اولاه وجود مع سلب الاول باطل والا لكان كل وجود
كذلك وانما بطء الا لكان السلب فزاد على السلب ^{الوجه} اللاحق
انهم قالوا ايراد الطسعة الواحدة يجب ان يكون حكمها واحد انهم
بنوا على هذه المقدمة ما لم منها ابطال القول بكون الجلاء بعد احوال
فقالوا بطسعة البعد طسعة واحدة فان كانت محبة ودية فليكن كذلك
في الكل فالجسم بعد مجرد ههنا ان كانت ادية فليكن كذلك في
الكل فالجلاء يتسنع ان يكون بعد مجردا وايضا قالوا الما ثبت في
الاجسام التي تعبد الفصل ان حسيته بحاجة الى المادّة وجب في
كل حسيّة ان يكون بحاجة الى المادّة واد اوضح من افعال المادّة
محيث هو وجود حقيقة واحدة فان افترقت الى المادّة فليكن
كذلك في الكل وان استغنت عن الماسية فليكن كذلك في الكل سدا
فقال في الجواب الوحدة والكثرة وكو ههنا غير منفردة الى المادّة
ان لها صلاحية ان يرتبط بالمادّة مارة واخرى تعقل حرة عنها
من الحان ان يكون شأن الوجود كذلك غير انه على سبيل ذلك
جميع ذلك برهان ولا امر يجرى تحت عاقل وقا تؤيد ما ذكرنا ما

به الشئ الرئيس خاتم الحكماء خلاصة العقلاء وهو كذا اختارنا
 عن ذكره كما سعت الاسرار قاله لم اسدركنا الامر منها لما رأينا
 من حس الحاجة اليه فالمعنا باليسير ما ذكره وذلك حيث قال
 الوقوف على حقائق الاشياء ليس في قدرة البشر فانما النافع
 من الاشياء الا خواصها ولو اوزعها والاعراض ولا يعرف الفصول ^{المفصلة}
 ككل واحد منها الدالة على حقيقة بل يعرف انها اشياء لها خواص
 واعراض ولو ازم فلا تعرف حقيقة الاول ولا العقل ولا النفس
 ولا الفلك ولا النار ولا الهواء ولا الماء ولا الارض ولا تعرف
 حقيقة الاعراض ثم مثل ذلك بالمثل واضحة وقرر ما قصد تقريره
 ثم قال فما نختص بحقيقة الحق التي جعلنا السؤال عنها تحت البقية
 المسائل فقال كمن لا يعرف حقيقة الاول انما يعرف منه انه كذا ^{هو}
 او ما يجب الوجود وهذا هو لازم لوازمه لا حقيقة ونعرف ^{منه}
 هذا اللازم لوازمه اخر كالمعدانية وسائر الصفات وحقيقة ان
 كان كمن ادراكها هو الموجود بذاته اى الذى له الوجود بذاته
 معنى قولنا الذى له الوجود لذاته اشارة الى شئ لا يعرف حقيقة

وليست حقيقة نفس الوجود ولا مادية مع الماهيات فان الماهيات
 تكون لها الوجود خارج حقائقها وموجود ذاتية علة الوجود وهو اما ان
 يدخل الوجود في تحديده ودخل الجنس والفصل في تحديد السطح على
 ما نرى منها لها العقل فكون الوجود فروعاً من حده لام حقيقة كان الجنس الفصل
 اجزاء للحدود والبيانات لذواتها واما ان يكون له حقيقة فوق الوجود كون
 الوجود لوازمها ثم قرر هذا المعنى ايضا بطرزا آخر فقال لا يمكن للسان
 ان يعرف حقيقة الشئ البتة لان مبدء معرفته الاشياء هو الجنس ثم يميز
 بالعقل بين المتشابهات والمتباينات ويعرف العقل بعض لوازم الشئ
 وافعاله وتأثيراته وخواصه فيدبر في ذلك ما يعرفه معرفة تامة غير
 محقة وربما لم يعرف لوازمه الا باليسير فان قيل انه عرف انما الاله
 لا يلزم ان يعرف لوازمها كلها ولو كان يعرف حقيقة الشئ ثم يحد من معرفته
 حقيقة الى لوازمه وخواصه لكان كمن يعرف الى لوازمه وخواصه اجمع
 لكن معرفته بالعكس على كمن ان يعرف عليه ^{ويكن} يقول ان معرفته الدوق
 الصحيح الذى خطى به اهل الحق منه سبحانه كون مبدء معرفته معرفة الحق
 لكن بالحق لا بقوامهم وعقولهم فادعوا الحق بالحق عرفوا بعد ذلك نفوسهم

بالحى حيث ما عرفه به ثم عرفنا ما شاء الحق ان يعلمه علمه دفعه او بآثار
 ولهذا السبيل عندنا ان نعرف احد حقيقته شئ ما لم نعرف الحق والحق في كل
 مسكن معلما او ذهنيا او حسا غير معين ولا مازيه ولا مماثل ولا بعيد
 الا حيث امتياز حقيقة كل شئ بما ذكرنا وبامور اخرى معلومة للمحققين
 على سبيل المحرر وقد ذكرنا قبل هذا على سبيل التلويح في التمهيد ان بعين
 الحق سواء قيل بان وجوده اذ على حقيقة او ان وجوده عين حقيقة
 في بعض كل عاقل لا يمكن ان يكون مطابقا لما هو الحق عليه في نفسه ولا بعينه
 عند نفسه حيث لم يتاخر به او ان اقصى علمه بنفسه ذلك التميز واذا
 لم يكن هذا النوع من التعقل مطابقا لما هو الامر عليه وكل حكم يتربى على هذا
 التعقل ويضاف الى الحق سلبا او اثباتا انما هو مضاف الى هذا التعقل
 والبعين المسخف في تصور العاقل ليس ثابته بالحق حيث علمه بنفسه ولا سلبا
 عنه بغير هذا الاعتبار اذ لا مطابقة فلا علم ولا حكم يقع على الحق للعقل
 هذا الوجه في سواء قيل بان وجود الحق عين حقيقة او قيل بان وجوده من
 لوازم حقيقة لا يحصل من الامرين تحقيقا اذ لا يتم توحيدها كل واحد من الامرين
 فانهم **المسئلة الثانية** هل الماهيات الممكنة مجعولة او غير مجعولة

وعلى كل التقديرين فهل يحكم كونها ماهيات معطاة امور وجودية بمعنى ان لها
 ضربا من الوجود او من امور عدمية ان كانت غير مجعولة فلا حازا ان يكون
 وجوده لانه لم يرمح ذلك ساقا لئلا يوجب في وجود الوجود الذاتي وفي
 صرافة الوجود الذاتية ولم يكن يحتمل له واحدة مخلوقة وصف الامكان
 والفقر المسلمنم لاسفارة الوجود من الغيرة وايضا فاصفاها بالوجود
 ان كان مع الوجود الاول كان يحصل للماهيات وان كان وجودها ان
 للوجود الاول فذلك ايضا باطل لان العدد بعد ان المكنات ليس لها
 الوجود واحد مشترك في جميعها فان استكمال المكن انما هو الوجود الحقيقى
 من الواجب على تقدير صحة ما ذكرنا من انتقال جميع المكنات من حالة الوجود
 الى حالة الامكان ومن الغناء الذاتى الازلى الى مقام الحدان ولا خفا
 في ان البطل على الحالة الاولى افضل لانها شان الحق سبحانه وتعالى
 مختص لم يرمح فرض صحة ما ذكرنا من سدا في ايضا غير ما ذكرنا لا نحن على
 المستبصرين منها انه اذا لم يكن الوجود واحد امثله كما قيل ان لكل مكن
 وجوده من محققين بالحقيقة لا بد من بيان الفرق بين الوجودين وتعيين
 القاعدة الحاصلة من كل منهما ثم نقول وان قيل بان الماهيات مجعولة

امور ووجهية لزم ان يكون الحق مصدر العدم لا شئ وان يكون
سحابة على نية كل مبراهم الآخرة وكما حاصلة اثره او اعداها من مثله
او المستحيل ان يكون في حال عدمها على غير مبراهم بعض فانه لم
وذلك ثابته المعلوم في المعلوم وان كان غير مبراهم بعض غير محمول
بمعنى انه ليس موجوب الوجود في ذاته ولا في الوجود منه فلا يكون متغيره
والا لزم ان لا لا وجود له بوجه يكون مقتضى الوجود فيكون البعد والنا
ووجه من بعض الوجود وصفا لالا وجود له بوجه ومنه انما هو وان قيل
الاهل محولة ووجهية لزم ما اسلفنا في او الوجود في المختلفين وبيان
الفرق بينها وبين العادة الحاصلة في كل واحد منها ليس هو انما
غير الحق والممكنات ينسب اليه الاركان لا في قول والدي اعادة
المعانة المحقة والدور في الصحيح هو ان الماسيات غير محمولة وان لها ضربا
في الوجود وهو حيث اعتبار بعينها وعلم الحق ان لا ابداعا وسره و
لكم ذلك باعتبار علق العلم بها وبعدها وتعلقا بحسب المعلومات
تعلقا وتعدوا انما لان العلم انما يتحقق في كل علم كل معلوم بحسب المعلومات
عليه في نفسه او لا يصح ان يكون لعلم ما ارجح معلوم ما حيث ان العلم

وهذا معلوم فان حكم شئ في ذاته من وجه آخر لا مانع ان علم الحق في
مقام احده عن وانه فلا تعد وبنسبة الالبابا بالاعتقالات من هذا
مع ان الحق مؤثر بالذات لكن لا باعتبار بعين نسبة العلم من جهة الذات
معلقة بمعلوم او معلومات مختلفة الحقائق والحاصل عندنا من الوجود
المستفاد من الحق الموجود بعين المعلومات المعلومه بالنسبة اليها امور
ووجهه لا بالنسبة الى علم الموجود بل عند انفسها بما قبل كل منها باستعداد
الكل في الغير المحمول في مطلق الوجود الفاضل الواحد المفضل والمتعدد
تقابلها الخلفه لاستعدادها المتفاوتة وتلك العالقات تلك
الاستعدادات الكلية في بعض خصوصيات الماسيات ومنه الخصوصيات
لا تعلق شئ خارج عنها لان الماسيات كل اسلفنا غير محولة وخصوصياتها
ما بعد لانها غير محولة لانها ذاتية لها ومن جهة احكام تلك الخصوصيات
تقدم بعض الممكنات في الوجود على بعض من جهة عليه بامور كثره وقبوله
وطوره به على وجه اتم من قبول البعض الآخر وبهذا مقتضى قول الرب
ان لضعف وجوده الامكان وقوته بالنسبة الى بعض الممكنات بعض
تأخر وجوده وقبوله اياه من الموجود لا على وجه تام وعدم لضعف وجوده

لعدا الوسائط وارتفاعها عن بعض الحكم وكذا واجب هذا الزم ان يكون
المرتب للممكنات في الممكنات قدما واما وشرعا فادخا في جملة
الاحوال اللازمة لتلك الخصائص من كونها غير محولة فان كل ما ^{حقيقة} حقيقته
مماز بها ولو ازم وجواض ايضا متبعا بالظهور في الوجود وان كان
لازم منها ما منه كالملازم للاحتمال الملبوسة في جملة ما سقته
من الاصل في القوايد ان سلم تعرفه بان علة ظهور الحقيقة المعقولة المعبر عنها
بالزمان وعلة ظهور الموجودات الزمانية هو هذا الوجود المنبسط عليه
وهذا العدم اما اوردته الداعي وان لم يكن ادراكه بطريق النظر اجل
انه غير بعيد ولا خارج بالكلية عن بطور العقول النظرية ومع هذا فان كان
قد وضع للنظر السديد فما ذكره اواخر فليسمعوا بذكره وبرهان **المسئلة**
الثالثة المسئلة الوجه العام للمشكك في كونه وجودا فقط بل هو علة
الممكنات لم لا فان كان ممكنا هلك حقيقة وراى كونه وجودا ام لا ان كان
له حقيقة وراى كونه وجودا مع القول انه مسئلة من جهة الممكنات فيقول
فذلك الامر المشكك اما ان اعتبره في حيث هو وجودا مع قطع النظر عن حقيقته
او اعتبره مضمنا اليه حقيقته فان اعتبره مضمنا مضمنا مع وجوده في

الاشترار لم يزم ان يكون بعض الممكنات مضمنا مضمنا مع وجوده او
مسر كما من جميع الممكنات وان لم اعتبره مضمنا مضمنا مع وجوده في قول
على نحو ما قلنا لزم ان يكون اول صا وربع الحق هو ذلك الوجود لا العقل
الاول وان لم يكن له حقيقة وراى كونه وجودا الرم الساقض لان التقدير
ان الماهيات غير محولة وهذا الوجود العام او المكنى له حقيقة وراى كونه
وجودا الرم ان يكون مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا
هو المفتوح في استفاضة وجوده في الواجب اعني في ثبوت وجوده
ع سواه لكن في حوده مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا
العام على هذا التقدير غير محمول فهو مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا مضمنا
ممكنا مضمنا وايضا يحسم في الحق الزمان بين وجود الحق والوجود العام
فان المفهوم من حكم الامكان كما احاط به العلم الشريف متساوي في قول الممكن
الظهور بالوجود واللا ظهور وانما ربه الى المزمع وهذا المعنى على
صحة ما ذكره لا يصدق على الوجود العام فانه ذاتي له كونه وجودا بسيطا
وانه غني في ثبوت وجوده له ع سواه لانه وجودا غير محمول ولم يكن
اذا ممكنا بل واجبا و لزم ايضا انه ليس وجودا فافهم الحق لان

الوجه المذكور ثلثه على هذا المعدل المحمول بالمرئيات معروضه لغيره ان
 كان مقتضى داتة لزم ان يمتنع العارضات على الماسيات ^{الممكنة}
 على سبيل الاستقلال فلم يثبت اذا ما أدى الحق ولا في اضيقته ^{سبب} وكونه
 الوجه لكل موجود وان كان مقتضى حقيقة الوجه العام العرفي لغيره
 بشرط مؤثر غير ذلك الغرض الحق لزم ان يكون الحاصل ^{مما} الحق
 اور ان الوجه العام بالماسيات لا افاضة ولا مبهمة لانه لم يحدد
 شي على هذا التقدير الا الاقران وانه نسبة لامر وجهي فلم يفيض الحق
 وجه اصلا وقد فرض مضمون الوجه منف على هذا انهم القاعدة المودة
 في هذا الباب في هذا الامر فانه فكيف الامر واما على وجه قول
 مراد عن ان وجه الحق صفة لانيته وان له سحابة حقيقة ورا ^{الواحد} وجوده
 بعد الامر ايضا لانه لم يزم ان يكون الوجه العام اتم بباطة الحق
 مع مضاماته اياه في الامور والاعتبارات المذكورة فيكون منها
 استراكم وجه وامسيازم آخر وما به الاشراك غير ما به الامسيازم علم
 ان معتق في كل منها تركيبا وقد فرضنا سيطرين منف ان قيل
 مع كونه لا حقيقة للوجه العام ورا كونه وجه افاة قابل للحق فيصنفه

فقول هذا العيوض المعبول ان كان وجهه افاة قسما ^{هو} سفاة ما
 حاصله ان كان عين الوجه الكما هو الاول وان تمت المفاة عين
 الوجه المعبول ومن الامر المسمى العام فقد حصل وجهه ان ^{محمول} احد هما
 والاخر غير محمول والمشكل من جميع الممكنات اما الوجه الاول او الكما
 او هما معا ان كان الاول فلا اعتبار للعيوض الوجهي الكما ولا اثر له
 ولزم ما قلنا ان ذلك يفضي بعدم صدور شي من الحق وعدم حصول ^{مفضل} حصول
 وان كان الثاني فلا اعتبار لتسمية الوجه العام قبل ذلك وجهات مشتركة
 ولا حيلة بل حكم حكم باقي الماسيات الممكنة القابلة للفيض الوجهي
 من الحق وان توقف الاجاوع على الامر من معاين الغيوض الوجهي
 والقابل الاول للمسمى الوجه العام لزم ان لا يكون المشترك بين
 الممكنات وجه واحد بل هما وجهان فيسطل القول بان الوجه ^{المشتركة}
 من جميع الممكنات واحد منف ولزم ايضا ان يكون على في اضافة جميع
 الممكنات بالوجه فلم يكن الموحد واحدا فان ثبوت الصدور ^{الفيض} والفيض
 المضامين الى الحق يتوقف على هذا الامر المسمى بالوجه العام فلا
 وجود ماسية الا وجوده متوقف عليهما وهذا ايضا باطل ثم نقول هذا

الوصف الثابت لهذا الوجه العام اما ان يؤول له كونه حكما او لا واولا
 جائزا ان يؤول له ذلك لا مكانه والا لا شرت الكلمات كلها وكذلك وانما
 صح له ذلك لا مكانه بل لا و آخره ذلك الامر الا ان يكون الحق او سواه
 ان كان الحق مثبتا امكان هذا الوجه وفرة وكونه محبولا دون جميع
 الماسيات الممكنة وقد تور ان الماسيات غير محولة وهذا ايضا على هذا
 التقدير باطل فان قيل ان ذلك الامر ان لم يؤول للوجه العام الحق وم
 مست له ايضا لا مكانه بل ذلك مما عرفت ان مفعول هذا ايضا باطل
 لان ما سوى الحق ممكن هذا محالا نزاع فيه لما نزم من المفاسد من اهل
 سوب هذا اهل ولانه لم يثبت او ثلث سبب اليه ذلك وان قيل
 ان حكم الوجه العام حكم حكم اقوال الكلمات وانه من حيث هو كذلك لا يكون
 له وجه في عينه وجه ان الماسيات لم تست با مورو وجهه مفعولا محبولا
 بل ظهرت بهذا الوجه العام كما نزم ان يحصل مجموع ما لا تقوم
 ولا وجه له في عينه اعني الوجه العام والماسيات ما هو مفعول ويحقق
 وجوده وادراكه في الاعيان ويكون لكل واحد من الوجه والماسية بعين
 حصوله في الخارج فيكونان لا وجه من عدم تجدد او ثلث في سبب اليه

الامر عرسه الاجتماع وقد مرص بخلاف ذلك فليس الامر سدا وان كان
 عندنا اشتاء مع هذا القليل كالسيول والصدرة والكيفيات الاربعة
 الطسعة التي هي الحرارة والرودة والرطوبة والسوء والطسعة
 المعقولة الجامعة منها كذلك فان طامنها ليس له وجه متعين في الخارج
 متحصل من هذا المعقولة كما سنشير اليها في مسئلة **المسئلة**
الرابعة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد من المسئلة متفرع عليها
 من اجزات المسائل مسائل شتى كسئلة العقول وعلية ترتيبها وعلية صدور
 الكثرة من العقل الاول المشهود له بالوحدة وجعل الاعتبارات المتفرعة
 فيه علية لصدور الكثرة منه او وجوده هذه مع وجوب اعتبار فهم ما في تلك
 الاعتبارات ليست بامور ووجوه فانهم لو لم يعرفوا ذلك لزمهم الامر
 بصدور الكثرة من الحق لان الصادر منه على هذا التقدير العقل الاول
 واعتبارات الثلثة او اثبات ان تلك الاعتبارات مع كونها ليست
 بامور ووجوه بل يجب ان يكون على الصدور الكثرة وكل ذلك في هذا
 الى غير ذلك من المفاسد التي تضمنها هذا المدعى وكذلك القول في
 دعوى من دعوى الحصار العقول في العشرة ووجوه صغرى وعادتها

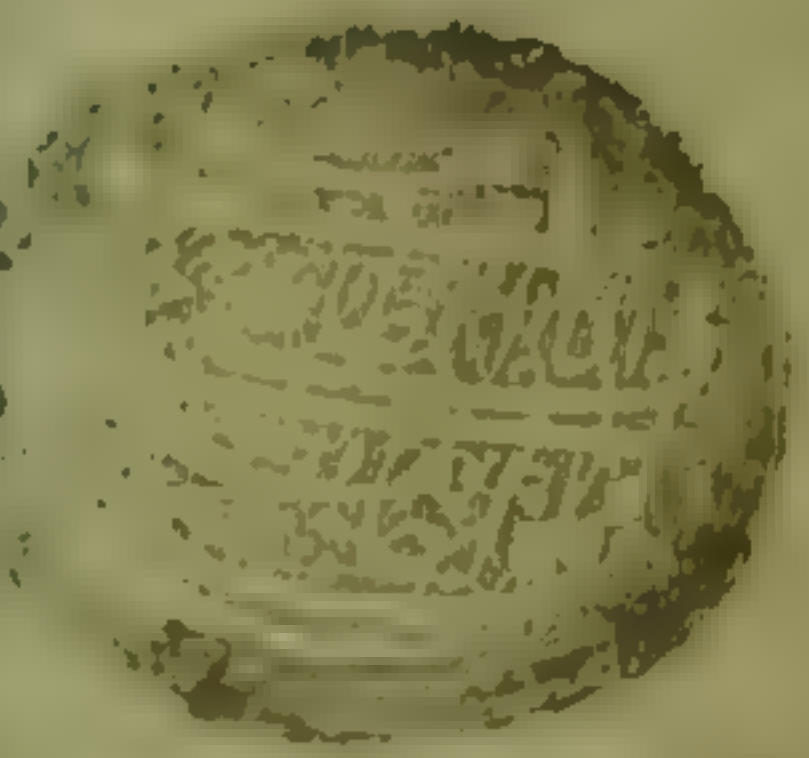
عليه من بعض تلك الناموس واشتماله على الكثرة العظيمة مع انه اورا في ذلك
سنة الى التماس الى الموجودات البسيطة وكذلك ايضا ترتب ^{سلسلة}
المرتب بالايجاموس بالوسايط ونفثا في الحق في الموجودات واما ادراك ^{بالعقود}
الوجودي الذاتي دون وساطة العقد الاول ومثله يعلق علم الحق بالمعلومات
على الوجه الكلي من جهة اللوازم ولوازم اللوازم وتعلقه بالجزئيات استيعابا
لعدم معرفة كيفية ارتباط الواحد بالكلية على وجه غير قادم في وحدة الواحد
وفما ساء منهم العاصب على ان يهدى مع الايمان لمعنى شيء من ذلك
وقد امكن الداعي النظر في جميع ما ذكر في توتر من المطالب فلم يجدوا يقوم
على ساق مع ان سد كل واحد من المطالبات الغيبية جدا التي نرى الفوز بها
بمعرفة ما نحن ^{بمعرفة} نعلم ان قد اعترفتم بانها الماساة غير محسوسة ليست
بامور ووجوه والوجود المشترك من جميع الماهيات واحدا مع الحق
ان المسئلة ليس من زواياها ماهيات متضمنة بوجوه واحدا مشتركة
العقد وغيره علم لا يجوز ان يكون ^{الامر الواحد} فكل الصادر من الحق الواحد هو من هذا الوجه
المشترك ودرخل فيه العقد الاول وغيره ويكون الموجودات بالجميع بسيطة
بالحق لا بالسلسلة المذكورة ويكون العقول وكل اسم واسطة ^{توسط} في حصول

الفكر الاجاموس عندنا الموجود الواحد الفايض عن الحق الذي هو القدر
المشترك من بعض الوجوه والذي من حيث هو ممتد الارباط من الحق
وما سواه فالوسايط شروط متممة لاستعدادات الماهية فان الماهيات
لا بد وان يكون لها نوعان من الاستعداد نوع ساق على الوجوه المقبول
من الموجد ونوع حاصلا بالوجود من حيث لوازم كل فرد من افراد الماهيات
وهي استعدادات وجوه مجموعة بخلاف الاستعداد الاول الكلي
الذي قبلت الماهية الوجود من الموجد اولافانه غير محمول بالوسايط
مع انها توجب تعيين الاستعدادات اطر شتى بواسطة الوجوه والحق
هو المنفصل كل ذمبوا اليه والاسباب السفلية من انما تعد والفعال ^{منفصل}
ونظم اذ ذاك ان يعلق العلم الالهي بالاشياء سواء على الجوهر الكلي والتفصيل
من جهة الموجود الواحد المشترك من جهة العلل واللوازم كما ذكر ولا يلزم
ما يسمونه بالحلل وتوقف العلم بالجزئيات على الآلات فانه لا يستند لهم
في نفي يعلق العلم بالجزئيات الامر والاستبعاد والقياس ^{بمعرفة} ضعيف
وباطل لانهم معترفون بان ذات الحق مباينة لجميع الذاتات وعلمه
كأمر عين دالة فمعرفة كلفه يعلق علمه الذي بالمعلومات مصدر بالنظر

والقياس والذي يعطيه الحقيق الدوق سوان الاشياء كلها مرتبط من
حشيتين مخلقتين من حيث سلسله الاربعة المذكورة من حيث
الوسايط ايضا اذ لا يربطها الاثار في سلسله الترتيب
فهذا الحق كمال الحق وانسب لغيره كما نلاحظ لا اهل الاستبصار انه
لا يجوز ان يعتقد في خبايا الحق هتان مختلفتان لوجوب الاعتراف بانه واحد
من جميع الوجوه وحيث ان كعدار بباطة كل سني من وجهه ولما كانت الكثرة
من لوازم الامكان وصفات الممكن وحيث ان كعدار بباطة كل سني من وجهه
لا يمكن تخمينه وان كعد الغلبة للكثرة من الوجه الواحد الامكاني
وسيتبين في كل مكان يتضاءل فيه احكام الامكان وخواتم الوساط
وعدم انحصار في الكمالات من كعد الغلبة على حاله حكم الوحدة وضعف
احكام الامكان وحيث ايضا ان كعد كل ممكن نسبة محقة الى حقيقة
الآلية تلك السببية المعقضية لترتيب الحق آياه في الابداع على غيره
ومن حيث يسهل ان يباطة بوجوده من وجه غير الوجه الآخر المحقق بالكثرة
لعبوله باستعداد الراجح على استعداد غيره الوجوه العاضة من الحق
قبولاً اتم واسبق من قبول الغير وان لم يكن الوصف الوجوهي والكم الجوهي

فهو اقوى من حيث لا ضعف ولا استهالك نوريته تحت احكام الوساط
ووجوه امكاناتها من كل وجه كما هو حال الجمهور في حق حكم الاحكام
الكلية الغير المحجول واستعداداته التفصيلية الوجوهية ما يتأتى له بذلك
قبول فيض من الحق دون واسطة كالامر في شأن العقل الاول ونداء
حاصل لقوم من اهل الله شهداءه وتحققه بخدا الله من غفوسنا وغيرنا
واهل الله يسمون هذا الوجه بالوجه الخاص بهم منقون على بونته وهو
الواقع عندهم في حق جميع الخلق لكن الاكثرون لا يعرفونه ولا يشعرون
والخاصة تعرفه ويدرك انده وحفظها منه متوفر مسهل وذلك في
الشرايع كلها ولطعت الكتب المنزلة ووقع الاتفاق من جميع الانبياء
والكلم من الاولياء في ان الاخذ من الحق مارة كحدود وديوانة
بعض المار واج ومارقة بدون واسطة اصلا ولا برهان يدل على
كلا برهان لهم على ما ذكره وذهبوا اليه في الامور التي قد منادى بها
في باب العلم الاكبر وصورة معلقة بالمعلومات وفي غير ذلك من القياس
والاستبعاد والمشار اليها والعجب منهم الجزم بذلك دون برهان محقق
مع اعترافهم بان حقيقة الحق وان علمه عين ذاته كما وان ليس كل شيء

سياتي من البين ان اسناد صفة الى موصوف مبروق بمعرفة حقيقة
 وحقيقة من نسب اليه وقد سبق بيان تعذر ذلك على البشر حيث
 النظر العقل المعهود سيما وقد ثبت ان علم البشر كونهم بشرا اعلم
 وتعيينه متوقف على الاثر لاننا لا نعلم شيئا كما مر حيث ما يتينا فقط
 ايضا حيث اتقانا بها الوجه المستفاد والاكمل ان كل موصوف بالوجه
 موصوف بالعلم وهم لا يقولون بذلك بل ابدع قيام الجوة بالوجه ذلك
 ايضا غير كاف ما لم يثبت به معنى يسمى علما ولا بد ايضا من بشرط آخر
 وهو زوال الموانع الحائلة بين المسمى علما وبين ما يقصد معرفة علم
 الحق ليس كذلك انما هو علم فعلا وحداني ذاتي لا حكم فله لكثرة ولا هو
 متوقف على شئ خارج ذاتية موزوال مانع او غيره وحقيقة بالانسان
 مجهولة بمعرفة حقيقة علمه كونه علما مصفا الى عالم اود حيث يعلم
 ان علمه علم دائم وصورة معلومة بالعلوم متعذرة ولا طائل من ذلك
 على جنابه سبحانه اذ ركنه من نفوسنا واهوالنا هذا مع ان معرفتنا
 بنفوسنا ولغيفه علمنا فينا وادراكنا لما دركه صعب كالاخر فنادرنا
 من شأن الحق سبحانه فانه لم يجدر بنا انما ما نريدنا معرفة حقيقة نفوسنا



وبقائها وحدها مع المواد واستغنائها عن الارباط ما وة وكل ما ذكر في
 اماتها وما يضاف اليها مع عباد وجر يد وعلم وسعادة وغير ذلك غير
 متقنع ولا مرضي عند المستبصر الذي لا تقنع الا بعين اليقين وحجة رزقنا
 احد ذلك على الوجه الاتم الافضل بالشهود والاجل العلم الاكمل امين
 والحمد لله رب العالمين **مسائل كلية** ستمس عدة مسائل في حقيقة
 النفس الانسانية وما البرهان الدال على ابايتها وان جميع ما ذكر في شأنها
 غير متقنع لا دلي الا بالباب وما البرهان على جبريد ما ودوام بقائها وما
 هذا القدر الحاصل لها من الاستكمال في هذه النشأة الغصيرية في هذه
 الدار من نشأت اخر بعد هذه وما الذي تكن انصاحه وتوحيده من
 كنهه مدبر ما لهذا الهيكل وهل يوجد برهان يدل على مناسخ تدبيره
 في الوقت الواحد لا هيكل والصورة المتعددة او شأني ذلك لبعض
 النفوس كمال استفاد بالعلوم والاعمال في هذه النشأة وفي
 حربية في شيتها حتى تصير كلمة كما هو مذكور في شأن العقل الفعال انه
 مع جوده مدبر عالم الكون والفساد بمجموع صورته وكونه طيا كما يشير
 بالنسبة الى تحت من النفوس الجبرية والصورة المراجعة الطبيعية



هذا مع انه بالبدن الى فوقه من العقول كالنوع او كاجزاء بالبدن الى
 الجنس الى الكل فان قد وجدنا غير واحد من ارباب العلوم الخشنة
 الاناس قد علمت مرتبة نفس و رقي الى ان صار كمالا بل ازاد قويا
 واحادا ما فوق المعال من العقول حتى جاوز جميعها و حكمت و صلته بالحق
 من الوجوه من المنبئة عليها من قبل الوجه المحقق بسلسل الترتيب و السابغ و الوجه
 الذي لا واسطة من حيث هو من كل شئ و بين موحده و قد سبق القول
 في ذلك و التوفير و سل مت عندكم ان و حو ما بعد المزاج و بعينها بحسب
 او كانت موحدة و متميزة قبل البدن ثم على كمال المعدرين سل كانت
 عالمه كل ما يحل في المدة و كذلك في جميع الحوادث المرسطة بالارمنة
 و لا يجلس نسبة شئ منها الى زمان يكون حاصرا له فلا تعال هذا مضمنا و هذا
 ما حصل بعد و سد اموجها الان لم يكن جميع ما في الارضية حاضرا عنده
 متا و النسبة اليه مع علمه من البعض الى البعض و عدم البعض على البعض
 و لما عورسدا عدم و حكموا به و لم يسمع سد الحكم او لما لم هو عليين و الحكم
 و الزمان حكم بعضهم كونه مكانيا و شيرون الى السجل و ستمه الان
 من العلوم لكنها قد كانت نسبة سبب العلق بالبدن و الاملاك قد اما

تحت سلطة القوى المراجعة و الآلات البدنية او كانت خالصة و كل علم
 وصحة ما عدا و حو ما السيط او كانت عالمه بالكلية و اسفادت
 الحريات بواسطة القوى و الآلات البدنية و ذكر الكلمات للبيان
 العارض سبب جسم البدن و ما توحيه في ذلك و سل ارتباطها كانت مرتبة
 او كلفت قطع راسخة كما منها و من البدن و ناسبت كل منها وجه ام لا
 فان السيط التام البساطة مبان للكمب التام الكيف تاتي
 الارباط منها دون توسط قدر مشترك اذ مع البدن ان ما يترك كل مؤثر
 في كل مؤثر فله لا يصح بدون الارتباط و الارباط لا يمكن حصوله دون
 مناسبة فاما المناسبة الثابتة من الموحس السطة و المراجعة المركب و هذا
 السؤال معقد في شأن الحق مع الممكنات مع و حو الاعتراف ان جميعت
 سخانة مما نسته جميع حوائج الكلمات و مع موت انه مؤثر فيها فكيف الامر
 و باي برهان ثبت هذه الامور ثم نقول و بتقدير موت الارتباط ^{المتعلق} اليه
 بالبرهان النظري فهل ذلك الارتباط واقع على كونه تاتي للوحس الانسلاخ
 عنه و عن غيره من العلايق بالكلية انسلاخ اسفناء لا مقلال حاصل
 سبب سبب كمال استغناء فلا يبقى للنفس علقا فتم مع صورة بالسيطة او مرتبة

اولا بدع تعالى علاقة تامة على احكام صفة الاطلاق كما ان رالية الاسباب
والكل من الاولياء قاطبة وسل على تقدير امكان ذلك ان السلاج
النفوس المتعلقة بالبدن من كل وجه يمكن حصوله عندكم لاحد في نفس
ومنه الدار حيث لا يبقى له علق بهذا العالم مع بقاء خاصية تدبير
ملك النفس لهيكلها او لا يحصل الجود التام واعطى العلاقة بالنفس
والبدن من كل وجه الا بالمسمى موتا فانما قد عاينا جماعة من اهل الجود
والانسلاج وصحبناهم وشاركناهم بحمد الله فيما ذكرنا وفي غير ذلك من
احوالهم ووجدناهم متقين على ان الجود من كل وجه مفترضا بقاء
حكم التدبير في حق كل من يوصف بالتدبير كان حركا وبالمسألة الى كل ما
يدبره مدبر كان حركا وانه لا بد من ارتباط وعلاقة ما وعلمت من كل
عن كل مباحين بوصفان بالتأثير والتأثر بذلك المعنى هو الارتباط
وتما في التدبير وميت الاثر فهو واثر معه وجهه او عدا ما ميت متوترة
ومعنى ما سقاه وان لم يشعر نفس المدبر حالته فاما مدبره لا جل ان
المدبر غير معصوم لها كالأمر في التدبير الطبيعي المزاج في كل آن وسكدا
النفس التي هذا شأنها في هذه الحالة غير شاعرة بتعلقها بالبدن وتدبيره

وذلك اما استغراقها بالجمع او بامتنع وعلى الجملة فالمقصود هو اختلافها
بعضية الحكم البرهاني في كل فردك ليحصل الجمع من ثمرة الادراكين
العناني والبرهاني ان شاء الله تعالى ثم يقول وادعيل ميت وجهه ما
وباطرها وما سبق السؤال عنه في هذه المسئلة الكلية فما البرهان المنسبت
امسياز ما بعد المفارقة غير تمام كل النفوس بالانبيات المكنة بواسطة
البدن عما ذكرنا فان قلنا ان تقول لو صح ذلك في النفس الحشرية مع
المزاج الحشري الطبيعي لما زعمنا من حق النفس الكلية ونفوس الاجزاء العلوية
بالسبة الى الطبيعة الكلية والعناصر وقوى الجسم المنسبة في الصور
العلوية وغير ما يكون الصور والقوى الطبيعية مؤثرة في النفوس التي
من علمه لوجهه ما ومؤثرة فيها فستأثر العلويات من الفليات ويكون
النفوس البسيطة المجردة فاعلة وقابلة معا بل قد يقال ايضا ان القول
بصفة تأثير المزاج الحشري في النفس الحشرية التأثير الابدئي يوزن
بانه لو لم ميت مثل هذا النفوس الكلية مع مطلق الطبيعة والمزاج لما
تعدى ذلك في الامر حجة والنفوس اذ من البدن ان حكم الامكن سري
في الفروع بل قد يقال ايضا انه من الجائز ان ينتش من اعمال النفوس الحشرية

بقوا بالحققة بها وبقوا بالموحدة في آياتها المراجعة الناجية
عن القوى العلوية وتوجهات العقول والمفوس الحركية المبعثة
فيها والصادرة منها حال التعلق بالبدن وكذلك علومها وأخلاقيها
وصفاتها المنتشرة والمنزلة بين نفس الإنسان ومراجعة معتقداته
الطبيعية والظنية أيضا صور نيرة اذ ظلمة سلبت نفس العالم ونظر
بها حيث شاء الحق مع مقامات السقاء والسعادة وكفوف ذلك الغلبة
الحاصلة في تلك المراجعة الواقعة بين قوى الإنسان النفسانية
والطبيعية المراجعة واصول تلك القوى في العوالم العلوية وتماثلها
وشرعها فالي اتي مقام تلك العوالم كانت المناسبة اقوى حصل الجذب
لكل النفس اليه واستقر له ولحق على هذا التقدير على امتياز النفس
بعد المارقة صور تلك الاعمال المنتشرة والعلوم وما ذكرناه اذ اجاب
ان سبق من حكم ارتباط النفس بالبدن هيئات ثابتة بوجوب التميز فلا تنكسر
ان تقع هذا وكفى بالاركان عا اسما له بل تخرج من اعلى التميز بالهيئات
فقط بالسروء والاعخبارات الالهية والنبوية المشيرة الى هذا
سيما وقد ثبت صدق الخبرين بالاطرواح الآيات والمجرات الثابتة

بالنوار

بالنوار وسما منيها صلا الله عليه وسلم الباقية معجزة الآن من ايدي الناس
وعا التوان العام مقام البرهان في معرض الدعوى والنوق من التميز
بالهيئات فقط ومن ما ذكرنا سوان الصور النفسية من الاعمال والصفات
وما ذكرنا صفه وجوهه في عوالم موجودة ارواها قوى توجهات
نفس العالمين لها علم واعتقاد وخاصية ما يعجز عنهم من القوى
السماوية وتوجهات العقول والمفوس على طلب جوع الى اصله تنميا
لدائرة وجوده وحكمه ومن هذا القليل ستروج ان بقا صور الحيوان
وغیرها وموجبه القوى الحاصلة من توجهات العقول والنفس العيانية
حال الكسوف وهذا فرقان واضح من التميز بالهيئات فقط لكونها
مميزات معقولة مجعها مرتبة العقل الكلية ومنه ليست كذلك ثم قال
وقد كلفت النفس تنوع تلبيها بتلك الصور المناسبة المثاليها
حسب علمها واعتقادها حال انشاؤها لها وبالفصيل وردت به
الاخبارات الالهية وعما الجمله فالكلام في هذا بالنسبة الاحتمالات
كثرة تفصيله ومن اطلع على حليته الامر اوضح عليه غير ان المراد ما تلخص
للراي الشريف بطريق البرهان النظري في ذلك على يعول المولى عليه

وركن اليه **سند كلياته** ضمن عدة مسائل من البين ان الاجسام
مناهية القوة والقبول قد شهدت الفطران جميع الكمائن بحسب ان
كلها متضمنة استعداداتها الكسبية وان كانت غير محولة انها لا يعجز
مطلق الغنى الرباني الاحصاء معددة معينة مناهية الحكم وذلك
وردت ايضا التعريفات الالهية على السنة الرسل على كل خصوصيات
اشرف الكمائن واولاها مجهول اللقيض منافع يعرفها ما به ادب
الموجوه سبب المحل ووحدة وانه الواسطة في حصول الغنى والمد
الى جميع الكمائن من الوجه المسمى بسلسلة الترتيب واذا كان موضع
وجلاله قدره حكم على قبوله وفوته بالتسليم والعقد من بعض الوجوه فكيف
بمزدونه وما الظن بالاجسام وقواها واسعداداتها وقولها وما الظن
ايضا بالامرحة الطمعة العنصرية وقواها وبعد عدم سبب المدد فيقول
ما البرهان العاضد بحالة التعارض النوع الانساني من هذا العالم كما
كل نظر الى العالم العلوي بوجوبها خواص بعض القوى المشكليات والالات
المجهولة للبشر عالم يدرك بالتحريه والرصد والقواعد الهندسية وما
الانواع ان ملغى الموجب لما ذكرنا من هذا الى خواص المشكليات

21
وحواصن الاتصالات او آخر الامور الالهية بعلوم الحق ومقطع اعني
النوع الانساني وكثير من موجبه من هذا العالم العنصري مدرة ثم يعود
هذا التكوين في هذا العالم اما على هذا الوجه او مثله او على غلط آخر
بل يقول وما البرهان على عدم تواتر القوى العنصرية ايضا وكونها لا يعجز
الفساد والفناء والبديل فاما لم يجد في كل ما ذكره في اثبات بقا
الافلاك ودوام انارها على هذا الوجه وحلوها مع خواص الطسعة ودوام
قبول عالم الكون والفناء تلك الانار على هذا النحو المدرك او مثله
من الاوضاع والتكوينات برهانا ما يبلغ به صدر بصيرة لا رضى الا بالبرهان
والقدرات الافاعية بل سبعا دوات مخفية واتحانات تتركب
اليها الافكار ومعلقها بغير العالم العلوي والاجسام السميطة في زعمهم
لا غير وايضا ما ذكره في ان سبب فناء المركبات التركيبية الباطنية
لا يقبل الفناء ضعيف فان المركبات انما وجدت من الباطن بل
مجموع امور سميطة فلو لم يكن ملك من المركب والمجبر وليس الا الهيئته
الاجتماعية والتركيبية ولا خلوا الاجتماع والتركيب ان يكون من
جمله اجزاء المركب والمجتمع او يكونا سبقتين فان كانا من جملة اجزاء

المركب والمجتمع فكلها حكم تلك البسائط المجتمعة وقد قدم القول فيها وان
كانا سمتين فالنسبة للحق لها في انفسها الابرار وجوب المنسوب
والمنسوب اليه فكيف يمكن علمه للبقاء والدوام ثم يقول وبابى برهان
ثبت عندنا خلق الاجسام الفلكية واحكام الطبيعة ونواقصها سيما في
الآتية على السند الرسل الكمل قد ردت وصرحت بان الاجسام كلها طبيعية
وان حكموا بعضها حيث الذات مع تغيرها في الصفات ووافهم
على ذلك على ما كان براطما والا واولى وقعنا على ذلك في مصنفاتنا
وكل ذلك على العلم الكرم غر خاف واثار الى ذلك ايضا نقلوا وبرا
صاحب سائل اخوان الصفا واخبر ان مرتبة الطبيعة دون مرتبة
النفس الكلية وفوق الهيولى والقصوره وفسر لنفاس وغره
الطبيعة فقالوا انها عبارة عن حقيقة جامعة بالذات من الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة وان كل واحد من الاربعة غير الآخر
والطبيعة لا تغاير واحد من الاربعة وعلى الجملة فالاعراض هي تلك
المحقق في كل ذلك معلوم متبين والمذاهب النظرية والنسائج الفكرية
كثرة شدة الاختلاف والمقصود من هذا الابرار والاماع استخلاص

ما انفع لدرى المولى السيد بطريق البرهان او اهل ترجع عنده من
اقاويل السابقين لاحاطة علم الشريف بما ذكره في شرح الامور
الكتب العربية المستورة والمسنوفة المشهورة رجاء العور بالجمع
بين الطائفتين العيانيه والبرهانيه كما سمعت الاشارة اليه
والله سبحانه يكشف عن بيان المولى وافادة العضلات وتبدي
حل المشكلات **مسئلة** الانسان في هذه النفثة والدار يتغير عليه
التجريد التام المقتران بقطع تعلق النفس المبدية للبدن والبدن اذا
لواقطعت العلاقه بالكلية لكان الموت فان الموت ليس غير ما ذكرنا
واذا عذرنا بقطع علاقه النفس عزيمه البدن حال الحيوة فلا يخلو
عن احكام المزايا الطبيعية المبدية فما يدركه من الآلام والذات لا يخلص من شوب
الطبيعة وحكمها من اين له ان نمة آلاما و لذات روحانية صرفة حالية
عن احكام الطبيعة وبابى برهان ثبت ذلك مع المسند فيه هكذا الادة
والا بترجى المنسوبان الى الحق سبحانه وتعالى لا يقال انا نجد لانفسنا
تلك ذبا درالعلوم والاراتب السنية المستلزمة للحكم والجاه وليس
ذلك من قبيل الملذوذات الطبيعية المعهودة فاما نقول من الجائز ان

كلف اللذات الطسعة صنفين صنف كفيف وصنف لطيف فالكفيف
 هو المعروف واحواله المخلو وذات الحية بالحواس كالماكل والمشروب
 وغيرهما ونوع آخر هو مركز النفس من حيث القوى الباطنة كالتدبير
 والخيال والعقلات النفسانية الحاصلة بحال التلبس بالتدبير والقوى
 والادراكات الانسانية لا تعزى بالحكمة عن اجسام الطبيعة من ادعى ان
 وراءها ذكر الآلام ولذات روحانية لاحكام الطبيعة فيها فعليه البرهان
مسئلة ما حقيقة الفيض الصادر من الحق وما المعقل للعقل من حقيقة
 وكيف صدره ووصوله الى التوابع لا جازان كعدمه من قبيل الممكنات
 ولا جازان يكون الحق ليس ثم امر ثالث لا يكون الحق ولا غيره فكيف
 الامر وما المتعلق من معنى الالحاد واللام الامدادنا وبأى برهان
 ذلك ويخرج من المسائل المفردة التي لم يستطع علمي اثباتها ونفيها برهان
 مسئلة تسلسل علل ومعلولات موجودة غير منتهية الى الغاية
مسئلة النسب التي من الموجودات غير متساوية عندنا وكجانب يكون
 بالنسبة الى علم الحق متساوية لما يلزم من المفاسد ان لو لم يكن كذلك
 ولما استلزمه ايضا في اثبات علم الحق بالجزئيات وضعف حجج المنكرين

ونكر

ذلك قياسا واستبعادا وارضافا لا نفاق واقع بان ما دخل في الوجود
 فانه منسأه والنسب انشئة بين الموجودات فكيف منشئ من المنسأه
 ما لا ينسأه وكذلك يقال في الاخرية المتولدة من العناصر ومثل ذلك
 واعلم انه التسميات والاضاع الفلكية من الاتصالات والكيانات
 وغير ذلك كل خواص الآثار وما بها فكيف الامر **مسئلة** الجوهري
 لا يبطل سبطا ان كفيه من كينياته والارادة لو بطلت من النار بطلت
 النار **مسئلة** الهيولى المجردة لا تقبل القسمة عقلا ومثلها الصورة فكيف
 تحلول الصورة في الهيولى حصارا جسا وقبلها القسمة ولم
 تجدوا امر ثالث غير الاجتماع وانه نسبة لاحق لها
 بنفسها بل التبعية لئلا وجوده محقق كما سمعت
 الاشارة اليه في بعض المباحث
 المتقدمة
 تم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي نصب في كل زمان ما ديا للخلق الى الطسريح القويم وهدانا
 لحلم الى الصراط المستقيم وادبه بتأييده جمع من فضيلة العلم والعل
 وبلغ معاصدا هبل الكمال بعون الكشف والنفا وصار مبينا لاحكام السريعة
 وسر الى اسرار اهل الحقيقة ساكبا سبيل الخيرات واصلا الى اقصى مقاصد
 اهل السعادات نابيا في العالم لنبيه المصطفى وحبيب المحبتي محمد طهر الخلق
 الداعي الى اشرف الطرقة صلي الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه
 كما نصب في زماننا هذا المولى المعظم والامام الاعظم وطب الاولياء وخليفته
 الانبياء الداعي الى الحق الهادي للخلق صدر الملة والدين محمد الاسلام
 والمسلمين محمد بن احمد ادام الله ايامه وانجح عرامه واسبع عليه انعامه
 في دنياه واخراته ومغلبه ومثواه انه منقذ الخيرات ومنزل البركات
 وحسب الدعولت **وبعد** فقد وصل من خاتبة العالي الذي يجد اصل العلم
 والدوق عبقا مطالبهم لديه الى احوج خلق الله سبحانه اليه محمد بن محمد الطوسي
 كتاب جامع للاشارات الرومانية الى الاسرار الربانية تتضمن اللطائف

الحكمة والحكمة العلمية مرشدا الى الكمال الغيبية والخطرات الدورية
 فاستفاد منه بقدر استعداده وجعله عدة ملاحة في معاده
 واتسئل امره النافذ وموسمه المطاع في ايراد ما وقف عليه ووصل اليه
 مما قيل في المسائل التي حلها الاستطاع وان كانا قاصرا فهم غير ادراك
 ما سفي مقصرا عن اداء حجة على الوجه الذي ينبغي وبعث اليه الى
 تأية الشرف لتتشف بنظره الصائب ويروض على رايه الناقب
 فان وقع موقع الارتضاء استسعد بذلك فاهم الدعاء والافعة
 مستغنى عن الايراد والاصدار وقصور فهم غير ممكن ان تدارك
 بالاخذار **فأقول** اما صدر الكتاب فيتم على فوائده من كل فن لا
 ومائل من كل جنس الغاية القصيا وليت الوفيق يساعد في الوصول
 الى معرفتها والتقدير يعطي استعداد الفهم حقيقة واذا كان ذلك
 احلى واعلى من ان يستغل ببيانها او كتاب في كل قضية الى ايراد برانها
 او مورد مقال في حيزها او ترتيب فصول في ترتيبها لجعلتها ذريعة
 لمطالبي الحقيقة ووسيلة الى تأري القسنية وشدة في ايراد
 ما يتعلق بالمسائل المستقلة على الاسولة والفوائد المتعلقة بتلك العجوة

المشكلة انية والاحر واما لا حكمه فاقول وباب الوفيق واليه انت
 الطريق **قول** ادام الله يا مهمل ثبت عندكم ان وجود واجب الوجود
 امر زائعا صفة الى ان قال فكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود
 لغيره **هنا قول** اما البرهان الموضح حقيقة كون وجود عين ماهية
 وان لست له حقيقة وراى الوجود فهو انه لو كان له وجود وامية كما
 مبدء لكل اثنين وكل اثنين محتاج الى واحد مبدء الاثنين والحق
 الى مبدء لا يكون مبدء الكل فان قيل الماهية موصوفة والوجود صفة لها
 والموصوف تقدم على الصفة القائمة بها فالمبدء الاول واحد وهو الماهية
 قيل الماهية على قدر تقدمها على الوجود لا يكون موجودة ولا معدومة
 وادى كون مبدء الموجودات غير موجود وهذا محال واما قوله بل بين
 ان مفهوم الوجود من حيث عينه في عقلنا مفهوم واحد وهذا المفهوم
 من حيث هو اما ان يقتض ان يكون عارضا لماهية شئ او لا يقتض ذلك
 او لا يقتض واحدا من القسمين فاجابة ان الالفاظ التي لها مفهوم واحد
 على اثنين مقسم الى قسمين احدهما ان يكون ذلك المفهوم في احاد تلك
 الاثنين بالسواء وهو كالانسان في رمد وعرو والنور في هذا الكون

وذلك النور وسى تلك الالفاظ بالمواطئة وكون حكمها فما يقتض
 تلك المفهومات حكما واحدا كما ذكره والقسم الآخر ان يكون المفهوم في
 تلك الثلاثة لا على السواء بل اما ان يكون في بعضها اقدم او اول او
 او الوجود هو كالاسم على النج والعاج والموجود على الجوهر والعرض في
 هذا القسم لا يجب ان يكون معضيات تلك المفهومات واحدة بل ربما
 تختلف مثل اسم الضوء الواقع على ضوء الشمس وضوء القمر وضوء النور
 وضوء الشمس بعضى زوال العشى دون سائر الضواء ومثل العلم
 الذى يكون بعضه يقع عليه مفهومه مدلهيا وبعضه مكتسبا وبعضه معلوما
 بوجوب وجود معلومه وبعضه انفعاليا لا بوجوب ذلك الوجود ومن هذا القبيل
 فانه يكون في الواجب انما زائدا من غير عرضة لماهية وفي غير الواجب
 يكون عارضا لماهية م العارض للماهية بعضه في الجسم والباقي
 لا يكون تلك الماهية قائمة بغيرها وفي الصورة والعرض بعضها
 محل وكما انه ليس تعالى ان يقول لو كان الضوء والعلم معضيتين
 لزوال العشى ولو وجود المعلوم لكان كل ضوء وعلم كذلك ليس كذلك
 ان تقول لو كان الوجود مقتضيا لكونه غير عارضا لماهية لكان كل وجود

كذلك فادون بت ان الوجود ما يقتضيه ان لا يكون عارضا لما سميته
ما يقتضيه ان يكون عارضا وبطلت القضية الى انه اما ان يكون معضيا
للعروض او الالاء عرض او لا يقتضي احدهما **قول** الوجه الاخر ان كل
عاقلة الى ان قال فدل ما ذكرنا ان وجوده زائد على حقيقته **اقول** كل
ما لا يحتمل ان يكون له اشخاص كثيرة فهو غير محتاج الى تعيين زائد على حقيقته
فان حقيقة سواد كانت نفس وجوده او معدومة لوجوده هي بعينه
لعدم احتمال وقوع الشك فيه وانما محتاج الى التعيين كل ما له اشخاص
كثيرة فان كل شخص منه محتاج الى تعيين كثيرة غيرهما هو من نوعه
وسمى سميته عظيمة وهو ان الوجود الذي يتبع مفهومه على الواجب الممكن
بالتشكيك اعطى فان الوجود في الاعيان لا يمكن ان يقع على اشياء
شتركة فيه وذلك الامر متول على الوجود الواجب القائم بذاته الذي
لا عرض لما سميته وعلى غيره من الوجودات واذا اعتبر وجوده في العقل
كان مكننا غير واجب اسم الوجود يقع عليه وعلى الواجب وقوع زيد على
وجوده العيني وعلى اسم وذلك الوجود امر معقول والوجود الواجب
غير معلوم بالكنه والحقيقة وانما يقتضيه من هذا الوجود المعقول مقيدا بعينه

سلي وادحق ذلك ارفع الاشكال المذكور بسبقه والبهات وانكم
ان سلب الاشياء عنه واثبات الامور له انما يقتضيه بعد ثبوت تلك
الاشياء والامور وذلك لا يتحقق معه تعالى عند اعتبار حقيقته بل يكون
بعد صدور الاشياء عنه واما قوله مع اتفاق جميع العقلاء بان
مجهولة فمن الواجب ان يقول مع اتفاق الحكماء ان من اشياء المعرفة
الممكنة يدعون ان حقيقته تعالى معلومة للبشر كما هي قوله والوجه
الاخر ان كونه مبدءا لغيره الى ان قال عز وجل البتة اقول كونه
مبدءا لغيره كونه لوجوده الواجب العيني لا للوجود المعقول عليه وعلى غيره
بالتشكيك الذي يخصه العقلاء معتد بسلي ثم ان السراير السلوب يكون
احد من علل البتة كما ان عدم العنيم مع طلوع الشمس كونه على لاهية
الارض وعدم الضد في الكل مع علة الضد الاخر علة مائة لحد والهند
الاخر في ذلك المثل **قول** والوجه الاخر انهم قالوا الى ان قال لا احرى
لصحة عاقل **اقول** قد وجوب هذا من ان البعد والجسم يقعان
على كلهما بالتواطؤ بخلاف الوجود المعقول على الموجودات بالتشكيك
واما الوحدة والكثرة فهما عرضان وتجزؤهما المادة لا كونهما العقل

كافي سائر الامراض التي يحصل مجردة عن محالها وليس ثاب ان الوجوه كذلك
وقد روي عن فيثاغورس انه قال الواحد والاعداد المركبة من
تكراره من مبادئ الموجودات وقد صدرت عن المبدأ الاول على
ترتيبها وكانت مجردة عن المواد ثم صدرت بتوسطها من الموجودات
وصار الوحدة والكثره مقارنتين لها على الوجه المعلوم فهذا ترتيب
الوجوه حيث العظام بالذات في المبدأ والعروض للمناسبات بعد
ذلك لكن سدا نقل محب ولا اصل ولا برهان عليه **قول** وما
يؤيد ما ذكرنا الى ان قال وقرر ما قصد تزيده **اقول** اما قوله الوجه
على حقائق الاشياء ليس في قدرة البشر يد بالاشياء اعيان الموجودات
التي سمي بطبايع الموجودات وانا ذكر ذلك في بيان صعوبة تحديدها
ولم يرد به حقائق المعقولات وذلك لانهم لم يقف على حقيقة الاثبات
والنفي كلف يقدر ان يحكم عليها بامتناع الاجتماع بداهته وحز لم تقف على
حقيقة الجسم كلف يحكم بامتناع اجتماع جهتين في جيز واحد بداهته
وبامتناع كون الجسم الواحد في الزمان الواحد في جيزين بداهته
وحز لم يقف على حقيقة العشرة والخط كلف يحكم بان العشرة ضعف

٢٧
الحجة وحز لم تقف على حقيقة المثلث كلف يحكم بما آتاه زواياه مساوية
لما عمتين وبما حلت جميع العلوم المعقدة منسبة على الوقوف على حقائق
المعلومات التي هي تصوراتها حتى تأتي المصداقات المبنيمة عليها
قول ثم قال فما تحقق حقيقة الحق الى ان قال كلف الوجوه لوازمها
اقول سدا بيان لا ممتنع الوصول الى كنه المبدأ الاول وانا اراد
بقوله اما ان يدخل الوجوه في تحديده كما يقال عليه الوجوه الواقعة على
الموجودات بالشك فيكون موزع له الجبس مع يقيد يقيد سلبى حتى
وسو نبذة الفصل ويريد بقوله واما ان يكون لجمعية فوق الوجوه
والوجوه لوازمها الاشارة الى وجوه العيني الذي لا يصل الى ادراكه
عقل عاقل **قول** ثم قرر سدا المعنى بطراز آخر الى ان قال لكن معرفته
بالعلم طالع ان كلف عليه **اقول** الحكماء قرروا ان العلم بالعلية
موجب العلم بمعلولاتها علما تاما والعلم بالمعلول لا موجب العلم بالعلية الا علما
ناقصا وذلك لانه يقتضيه العلم بان لذلك المعلول علته ولا يصفى العلم
التام بتلك العلة فبين في قوله منها ذلك في اعيان الموجودات
بياناما وليس فيه ما يدل على ان المعقولات لا تدرك **قول**

ونحن نقول ان مقتضى الذوق الى ان قال اذ لا يتم ترك كل واحد من
 الامرين **اقول** هذا كلام في غاية الحسن والكمال لا تغف عليه من لا
 يكون له حظ ما يفيض الله سبحانه على المتوجهين الى جنبه ببيان الكنف
 جعلنا الله تعالى اولياء الواصلين الى تلك المرتبة ان شاء وسودني
 الوفاق **قول** المسئلة الثانية هل الماهيات الممكنة محمولة الى ان
 قال وهذا ايضا **اقول** المراد من قوله ان الماهيات ليست محمولة
 سواء السواد مثلا لا يكون سوادا بجعلها على ذلك انما افترضنا
 سوادا في الاول ثم اودنا عليه بجعلها على استحالة ان يغيره الجاعل
 مما فرضناه او لا فلهذا كلف الوجه فان الجاعل لا يجعل الوجه وجها او
 لا منساع تحصيل الحاصل ولو كنا ظنا هل الجاعل ان يجعل السواد سوادا
 اى هل له ان يبدع شيئا هو السواد وقلنا هل له ان يجعل السواد ^{جوها}
 لكان جوابه الحق نعم له ان يبدع السواد وان يجعل السواد وجها ابل
 الحق ان جميع الماهيات والموجوبات محمولة جاعلها الله سبحانه وتعالى
 وادقلنا الماهيات الممكنة صارت مسبوقة الى الوجه فان الامكان
 لا يمكن ان يوصف الماهية من حيث ما يتبعه فقط انما يمكن ان يوصف

اذ اقيمت الى الوجود او الى العدم واما قوله هل من كونها ما هي
 فقط امور وجوبية فالجواب لا فان الماهية من حيث هي ممكنة لا يمكن
 ان تكون شيئا غير الماهية واما اذا فسر قوله هل لا ضرب من الوجود
 فالجواب نعم فان الماهية اذا تصورت حدث لها وجود عقلي وادخلت
 في الاعداد كان لها وجود عيني والوجود العيني لا يكون الا موجودا
 والوجود العقلي لا يكون من غير اعتبارها وكلا الوجهين ممكن له واذا قالوا
 للماهية وجود قبلها ارادوا به تعقلها الذي يكون سببا لوجودها العيني
 وسو العلم الفعلي واذا قالوا لها وجود معها ارادوا به الوجود العيني
 واذا قالوا لها وجود بعد ما ارادوا به اعتبارها بعد وجودها بمعنى العلم
 الانفعالي واذا نظر الى الماهية معطلم لم يكن في القصد العقل الا الماهية
 ولم يكن الوجود ولا العدم داخلين في ذلك النظر وتركوا انما
 ليست بوجهين ولا معدومة ثم اذا نظر الى حالها عند كونها منتظرا
 اليها وكونها حاصلا في عقل لزم ان يكون لها وجود اما عقلي واما عيني
 بالقياس الى ذلك الوجود الممكنة وكذلك اذا نظر الى احد وجودها
 من حيث هو وجوب لم يكن الا ذلك الوجود فقط واذا نظر الى ثبوت

ذلك الوجوه لها كان كذلك الوجوه وجوه آفر وسلم الى ان يفهم
 فاذا تصور هذا الموضوع هكذا سقط جميع الاشكالات اللازمة
 من تصرفات الوجود في المتصورات في غير موضوعها وهذا الحق حصل
 كثير من الاذمان بسبب عدم اعتباره **قول** وان قيل انها مجبولة الى ان قال
 فكيف الامر **اقول** القول بان الماسيات العارية عن الوجوه بين العقلاء
 والعنى لها نبوت ومميز او نبوت بلا يميز قول بان المعدوم شيء وهو
 المبستين من المعزلة وفساده واضح **قول** ثم نقول والذي اثاره
 المعانته الى ان قال معدن ما خوف من ان شاء الله **اقول** القول
 بان الماسيات غير مجبولة وان لها ضربا من الوجوه قد سبق قول مبني
 المعزلة فانهم يقولون ثبوتها حال عدمها ونفوتها من النبوت والوجود
 ولعل مولانا ادام الله علوه اراد به شيئا آخر لم يهتد اليه المستفيد
 ولذا القول باستعداد كل غير مجبول يتعد القول بل بحسبها مبني على
 ذلك واد الشبه الرئيس يتضاءل وجوه الامكان كون الامكان
 قايلا لاشد والضعف والعرب من الوجوه والبعده منه وتقدم بعض
 الممكنات على البعض وتأخر بعضها عن بعض لا يتعقل الا مع بعض مقارنات

لا

لها غير قار الدات ببيع الاسعد اذات النافعة الموجهة الى كمال ما
 وبالجملة طرقتهم في ترتيب الوجوه فذكرت في كتبهم مسغنة عداير او ما
 منها هذا اما عند في هذا الموضوع **قول** المسئلة الثالثة المسئلة بالوجود
 العام الى ان قال وقد فرض كماله **اقول** الوجوه العام المشترك
 لا تحقق الا في العقل وكذلك في كل امر عام مشترك وذلك ان الشيء العيني
 لا يقع على اشياء متعددة فانه ان كان في كل واحد تلك الاشياء لم يكن
 شاعنه بل كان اشياء وان كان في الكل من حيث هو كل والكل من تلك
 الحقيقة شيء واحد فلم يقع على اشياء وان كان في الكل معنى الفروق في احواله
 كان في كل واحد من ذلك الشيء نفس ذلك الشيء وان لم يكن في شيء
 من الآحاد ولا في الكل لم يكن واقعا عليها وبالجملة وقوعه على غيره لا يكون
 الا حكمه على ذلك الغير والجملة والوضع لا يكون الا في العقل والوجود العام
 المشترك لا يمكن ان يكون الاعطيا واد كان كذلك كان حصوله في العقل
 سبب العقل وكان ممكنا وكونه وجوه آفر هو بذلك الوجوه كعقل ولا يشك وجود العقل

ولا يشك وجود العقل
 انما يتبين في العقل
 الوجوه من الالفاظ المشككة فانه يقع عليها لا بالتساوي واذا اعتبر
 الشيخ الكبير لم لا يجوز
 ان يكون الالفاظ الاول
 من الاول هو الوجود العام
 ويشك في العقل الا قول
 وسبب العقل وحقا لوجوه
 الموضوعات ما يسهل

معروض الوجه الثاني لم تكن انه ماهية بل قال انه وجود وله وجود ووجه
وجود هكذا الى ان اتفق الذهن ولا يكون وجود شئ من تلك الوجوه
نفس ذاته واذا تصور ذلك تصور اعلی الوجه الذي ينبغي سقوط
جميع الاشكال المذكورة **قول** وايضا يبعد حق الزمان
من الوجه الحق والوجه العام الى ان قال كما سألته في مسألة
اخرى عما حده ان شاء الله تعالى **اقول** الفرق سوان وجه الحق عسى
ليس له وجه عارض له والوجه العام عقلا لا تحقق في غير العقل وكون له وجود
آخر عارض له اذا اعتبر كونه في العقل والحق الذي لا مزية فيه ان واجب
الوجه لذاته لا يمكن ان يكون الاشياء عينيا وجوده عن ذاته ولا
ان يكون الموصوف بهذه الصفة الا واحد احرى من جهة واجبا على اعتبار
قول المسئلة الرابعة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد الى ان قال
مع انه لا يبرهان لهم على شئ من ذلك **اقول** اني ابين ما فهمت من كلامهم
فان كان موافقا لما عليه الاحرف ذاك وان لم يكن فلا عجب في مثل تلك المضافات
ان نزل قدمي كما زل اقدام كثير من العقلاء فقولهم الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد ادهم انه لا يصدر عنه باعتبار واحد الا واحد وذلك

انهم

انهم يجوزون ان يصدر عن الواحد اشياء كثيرة باعبارات مختلفة
كما ان الواحد يكون له النصفية باعتبار الاثنين معه والثالثة باعتبار
الثلاثة معه وعدم الانتقام باعتبار وحدته لا غير ولما كان المبدأ
الاول عندهم واحداً من كل الوجوه كما معرفة الوجه في حد ذاته
محتاجا الى لطف فحركة تصور الوجه الممكن فيه وسوان نعرض الواحد
الاول **ا** والصادر عنه **ب** وصوفي المربعة الثانية فلا بوسط **ب**
تكون اثر ولكن **ج** ول **ب** وحدها اثر ولكن **د** وهما في المربعة الثانية
ثم تكون لامع **ج** اثر ولكن **ح** ولا **ب** مع **ج** اثر ولكن **ز** ولا مع
د اثر ولكن **ج** ولا **ب** مع **د** اثر ولكن **ط** ول **ب** مع **ج** اثر
ولكن **ي** ول **ب** مع **ج** اثر ولكن **ك** ول **ج** وحدها اثر ولكن **ل**
ول **د** وحدها اثر ولكن **م** ول **ج** مع **ا** اثر ولكن **س** ومن **ا** **ج** **د** اثر ولكن
س ومن **ب** **ج** **د** اثر ولكن **ع** ومن **ا** **ب** **ج** **د** اثر ولكن **ف**
المرتبة الاولى المرتبة الثانية
المرتبة الثالثة المرتبة الرابعة
ح من **ا** **ب** **د** من **ب** المرتبة الرابعة
المرتبة الخامسة المرتبة السادسة
المرتبة السابعة المرتبة الثامنة

الكون في الزمان جعلوا نسبة جميع الازمنة ماضيا ومستقبلا وحالها
 اليه نسبة واحدة فقالوا كما يكون العالم بالامكنة اذا لم يكن مكانا
 يكون عالما من زمان او في جهة من جهات عمره ويكون الاشياء منه الله
 وكل منها في المسافة وكذلك في جميع دوات العالم ولا يحسن سعي منها
 الى نفسه لكونه غير مكان لذلك العالم بالازمنة او لم يكن زمانا يكون
 عالما من زمان او في اي زمان يولد وكل منها في المدة ولذلك في مجموع
 المرسطة بالازمنة ولا يجعل نسبة شي منها الى زمان لكونه جاحضا فلا يخلو
 من اصفى وهذا ما حصل بعد هذا موجه الان بل يكون جميع ما في الازمنة
 حاضرا عند ميتة النسبة اليه مع علمه ببعض البعض في عدم
 البعض على البعض واذا تقرر هذا عند فهم حكموا به ولم يسع هذا الحكم
 او لم يمتنع في المكان والزمان حكم بعضهم كونه مكانا وشيرون
 الى مكان كحق به وبعضهم كونه زمانا وتقولون ان سدا فاته وانما ذلك
 ما حصل بعد ترتيبه من غير ان يفتى في ذلك من ان القول نفي العلم بالجزئيات
 الزمانية وليس كذلك واما قياس الغائب على الشاهد فهو يمتنع
 نقول انه كما كان اوزما في بعض مخلوقات اول **قوله** وقد اعني

النظر الى قوله والحمد لله رب العالمين **اقول** هذا الذي ذكره ممتنع
 واشارة الى طريقه اخرى غير ما كنا فيه والشره سعلن الذوق والكشف
 والله تعالى يهدي من يشاء الى صراط مستقيم والذين القوم وسوكل شئ
 عليهم **قوله** مسئلة كلمة مصنفه مسائل الى آخرها **اقول** انما الغرض
 الان اننا في التي سنشير اليها كل واحد من الناس بقوله انما فان ذلك المظهر
 الاشياء واثباتها لا يحتاج الى برهان لان العلم بثبوتها فطري واما البرهان
 على جبرتها هو انما يرتسم بالكلمات والمعقولات البرية والادعاء
 الجسمانية والامور التي لا تقبل الاقحام والماء المادوية لا تترك
 الا ما يكون على وضع منها او متعلق بذي وضع عرشي او كونه بالاعلمية
 او متصلا بحال لها فاذن في محروقة المادة الجسمانية واما دوام
 ثباتها فلا يثبت في محل كونه فيها فوه فاثباتها فان الغناء بعد البقاء
 لا يمكن الا ما يكون فسخ الغناء بالهوية حتى يخرج بسبب آخر الى الغناء والحوادث
 البسيطة المتعلقة بعلمها الدائمة الوجود لا يحتمل الغناء اصلا ومنه
 المباحث وان كانت ستر عن كلامنا طويلا فاصول هذا الذي اشارت اليه
 واما استغناء ما بهذا القدر الحاصل لها من الاشكال هذه النشأة الغفيرة

في هذه الدار عزنة افر بعد هذه طمان المعنى من حال الى حال لا يكون
الا لما كلف تحت الزمان الذي هو من جميع التغييرات والزمان لا يحيط
الا بما يحيط به الافلاك المحركة ولو كان للنفس تحت افر بعد هذه
الافلاك لكان ذلك سحيا وقد ابطالوا ذلك وان لم يكن من هذه الافلاك
لم يكن ان يكون لها استكمال واما تدبير هذا الهيكل بقوى خالية عن
الشعور كالعادة والنامية ومولدة المثلر وبقوى ذات شعور
كالادوات الحسية طاهر البدن وداخله وبادراك البالات بلذاتها
ومع مباوئ الاغمال والانظار وبتركيب ارادتي الما لجذب كالقوة
الشهوية اولدفع كالعصبية ولو كانت تدبر غير هذا البدن مثل هذا
التدبير في الوقت الواحد لكانت شاذة بذلك اذ التدبير ما يبعث
لشعور واما النفوس القوية فقد يكن ان تؤثر في غير ابدانها تأثيرا
حركيا او غير حركي بواسطة عمرتها اجسام والقوى وذلك مثل
اصابة العين والسمع ومثله تأثير الدعاء لقوم او على قوم ومثل كرامات
الاولياء ومعجزات الانبياء واما الترقى من رتبة حركتها حتى تصير
كلية كما هو مذكور في شأن العقل الفعال في لانا العالم منور عن

من اجزاء الاصلية وانما تتألف الثمانية الرمانية فيه في الاجزاء
الارضية منه التي تقع في حركات عالم الكون والف وحسب السعير الزمانية
وارتقاء النفوس الكاملة له من مراتب الاجزاء الكلية وعروجها الى
صيرتها سده للمبدأ الاول فاحر تحصل لها في ذواتها الارضية ولا تنحدر
الى غير وغير في اصول العالم الجسدية والروحانية واما حديث
حدوثها وقد مرها فقد قال ارسطو طاليس في ابتداء المبدأ الاول
كامل وفوق الكمال ويعينون فوق الكمال انه بعض الكمال على كل حق
للكمال بحسب الاستعداد الذي تحصل له من الحركات والامتزاجات المتزايدة
المعتدل للمركب من الاخلاط والاركان مستعد بصورة او في نقطة
وتدبر تدبيره من ذلك المميز فان كانت النفوس قدمة وتصلت
تلك الابدان فاما ان تتبع ^{المبدأ} الاول عن الاقاصية واما ان تحصل البدن و
نفان قديم وحادث ومندان عندهم حالان فاذن النفوس محدثة
لنفوس ساير المراتب الحيوانية والنباتية وصورها واما القديماء
فقد رووا عنهم قصصا وحكايات في امور النفوس القديمة وجوارهم
التناسخ والتعطيل وانا ما رايت كلامهم حجة ولا استدلالا في

كتب الانبياء عليهم السلام ما غلبت فيه قلوبهم كقوله تعالى ونزلنا
ليس سمع حتى يرجع الى نفوسهم والله اعلم بحقائق الامور واما الامر
المشترک المتعلق بالنفس والبدن الذي يقتضي الارتباط فهو الذي
يقفخصه كل نفس ببدنه كيد يتعلق نفس انسان ببدنه فرب
والا بالعكس فكذلك في سائر المراتب ونحن نعلم ان هناك احوال كمن
حوصته بالتفصيل واما قوله مل ثبات النفس الانسانية عن ذلك الارتباط
بالكلية انسخ استغناء فالجواب ان الانسلاخ واجبكم فالكلام بارادة
النفس كالم لكن الارتباط بارادتها بل اذا فسد المزاج انسلخت عنه
فان كانت مستغنية عن البدن كانت سعيدة مسرحة مع المقرب وان
كانت محتاجة بعد صارت شقية محرومة فانها محتاجة الى شئ لا محذور
واما انقطاع التعلق بهذا العالم قبل الموت فيستحيل فان تميزه بالبدن
متعلق ولكن علم ان السمع عن التعلق مع وجود التعلق وذلك حاصل
لاهل الكمال سببا قبل العلم على الآخرة واعراضهم عن الدنيا وقد وجدوا
ادام الله ايامهم ذلك في نفوسهم كما كان هذه الحال والدليل على
ذلك ان النفوس الانسانية تستكمل ادراكاتها العقلية فادراكها قبل

استعدادا واعرضت عما سفلها فلا حاجة لها الى البدن وكان الموت
بالقياس اليه الفوز الاكبر والوصول الى السعادة العظمى واما امتياز
النفس عن غيرهما بعد المفارقة فكذلك سبب تعلقها اسبق ببدنه مما
عن سائر الابدان ويعين حصولها من جهة ذلك البدن والنفوس
العلوية وغيره لا تحتاج الى ذلك التعلق لكونها انواعا متباينة كل
نوع منها في شخص واحد والنفوس الانسانية محتاجة الى المعين لكونها
من نوع واحد متباينة الاشخاص وذلك نظرا واما الامتياز طوعا كان
الاعمال والعلوم او بالهيات المكتسبة حال كونها متصلة بالبدن لما كان
لنفوس الصبيان الصغار ذلك الامتياز ووجب عز ذلك اتحادها بعد
الموت ان كانت باقية وباقي الكلام قد اوردته ادام الله علوه حيث
لا يبقى لاحد مكان المزيج عليه الله تعالى قد وقفة للكالات الممكنة
لنوع الانسان وهو المشكور في كل حال **قول** مسئله كوني على سائل اما
اقول اما قوة الاجسام فتساوية كما ذكره ادام الله علوه وهو مسئلة
واما انقطاع النوع الانساني مرة وعوده بعد ذلك ممكن وكذلك في غير نوع
من سائر الانواع واما بقاها فلاك ودوام آثارها فانما قالوا به لانهم

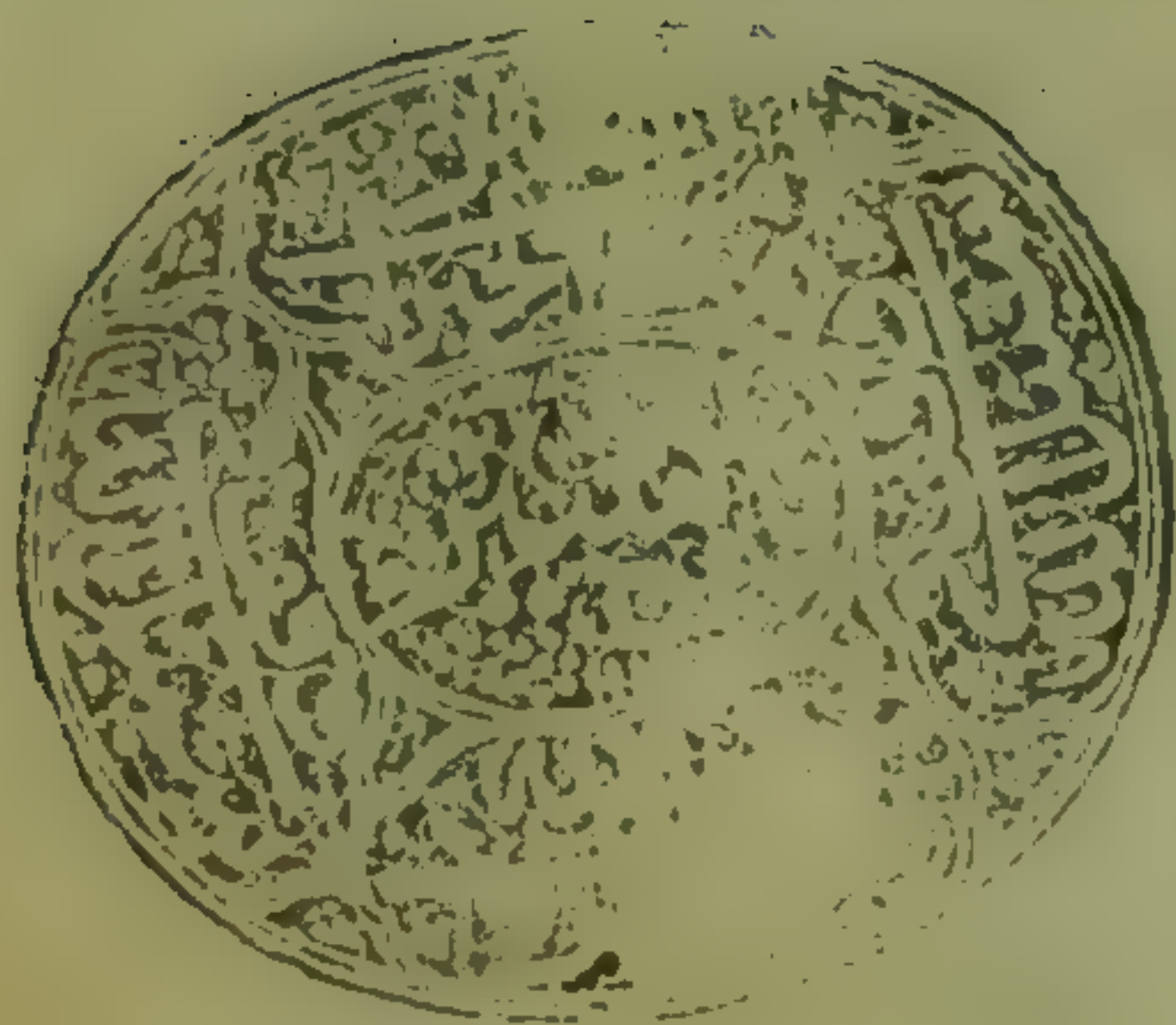
لما انحصروا عن الاكمنة والجهات كالنفوق والحت وغيرهما وجدوا معللة
 محدودة وهو فلك محيط بالكل لما انحصروا عن الارض ووجدوا معللة
 بامر غير قار الذات هو الحركة الوضعية الدائمة وليس ذلك بسبب
 فيه الفلك ففعلوا من ذلك ان الفلك المحيط بالكل لو قد اوطل لم
 جهة لجسمه ولا زمان وكان ذلك متنعافا فان الجسم بالضرورة ذو وضع
 وجهة وان الزمان لو انقطع لثبت فان انقطاعه بعد ثبوته لا يقع
 الا في زمان ففعلوا دفع هذه المتنفات بدوام الفلك وحركته
 وانبتوا له سبب ذلك نفس ذات قوة غير مناسية وعقلها كل
 النفس الفلك شوقا اليه لينال بالحركة كما لا كان فيه بالعودة الى الفعل
 دايما واما عالم الكون والفساد ففعلوا متساويا وجعلوا ابدوا معللة
 ولكن اخراجه في جهات بعضها فوق وبعضها تحت ففعلوا اختلف
 طباعها وامتسأ التركيبات بينها علما وجدوا بالحس وحلوا بالخيال
 التركيبات لكون اجتماعها قسريا مخالفا لطباعها وميل طباعها الى اتمتها
 دايما فكان من الواجب كمالها مع بقاء اجزائها الاصلية جلية وان كان
 بعضها يفسد وتبدل البعض الآخر واما مخلو الاجسام الفلكية

مع طباع العناصر فواجب لانها لو كانت عا طبايعها لكانت اكتملت
 وحركاتها قسرية والقسرية لا تدوم وبانقطاعها يلزم المحال المذكور
 واما اقوال الحكماء الاقدمين وكتبنا لثقلين عنهم فمختلفة كما ذكره
 ادام الله علوه والذي اوردته مريرة ومستفيدة ما وجد منها
 منسوب الى حجة وبرهان والله اعلم بحقايق الامور **قوله** مسئله
 الانسان في هذه النفس **الحال** **اقول** ان الحكماء انحصروا عما سته اللذة
 واستقر رأيهم على انها ادراك الملايم حيث ملايم ووجدوا اذا اليك
 بحيث لا يكون لها ملايم استدلالية بحس حقيقتها اذ لا مناسبة بينها
 وبين غير ما وادراكها لنفسها اتم الادراكات ففعلوا بان اللذة التي
 لا يكون فوقها لذة انما يكون كسجانه ثم نظر وافي احوال الواهلين
 الى جنابه القدسي ووجدوا ذات الله تعالى والترتب منه ملايا النفوسهم
 الكاملة وقد ادركوا بقدر استعداداتهم ذلك ففعلوا ان لديهم لذة
 دائمة فوق لذات هذا العالم واما اللذات الجسمية والخيالية فوجدوا
 ناقصة زائلة مضمحلة اذا دامت تبدلت بالآلام ففعلوا بان هذه اللذات
 في نهاية الخساسة والدكاكة ما عرضوا عنها واستعملوا تحصيل اللذات الجسمية

وما بقاء اللذات الآلام فان الآلام اذراك فوات الملايم مع الاحصاء اليه
 وحصول غير الملايم مع الاستغناء عنه وظن البارئ تعالى لا فوة ملايم
 ولا خسر غير ملايم وان فوات اللذات الحقيقية بل الاحوال البدنية
 الملايمة مع قطع الطمع عن عودها استدراك الموقد عبر عنه بنار الله
 الموقدة التي تطلع على الافئدة **قوله** مسئلة ما حقيقة الفيض
 الى **اقول** ان الفيض موجود بصدور الحق واذا كان محمدا جالي
 قابل وكان العاقل موجودا بعينه فابله غير حركة الحق الى العاقل ولا خروجه
 شيء منه اليه ولا ملق من العاقل اليه ولا حركة كونه ولا كيفية لذلك الصدور
 ولذلك العيول بل تعرض لهما في العقول اضافة الى احدهما بالقياس الى
 الصاوير والآخرة بالقياس الى القابل ونحن نجد من افعالنا ما يحرك
 عضوا من اعضاء حركة لا تتوجه كحركاته ولا يميل كحركاته الى ذلك العضو
 بل باجادة حركته من النفس في ذلك العضو القابل له وذلك المعنى مشعور
 عندنا فنحن نأخذ الاجادة والامارة وهو تام ما اراد الموجد اجادة
 فقامر عليه ولا يحتاج ابانت ذلك الى برهان **قوله** مسئلة تسلسل العلل
 والمعلولات موجودة غير متناهية الى غاية صفول البرهان قائم على

امتناع ذلك هو ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة فيكون
 بحيث اذا فرض عدم واحد من آحاد السلسلة وجب انعدام ما بعده من
 السلسلة فان كل سلسلة موجودة يجب ان يكون فيها علة من اولي
 العلل لولا ما كانت تلك المراتب التي هي معلولاتها ومعلولات معلولاتها
 الى آخر المراتب موجودة فاذا فرضنا سلسلة غير متناهية الى علته
 لها علة لم يكن في تلك السلسلة علة من اولي العلل فلا يكون السلسلة متوحيها
 وقد فرضت موجودة ههنا وسد ابرئان لطيف كتحقق هذا الموضع
قوله مسئلة النسب التي بين الموجودات غير متناهية عندنا الى آخرها
اقول الاشياء المترتبة الموجودات آحادا معا وجب عندها ان يكون
 متناهية اما غير المترتبة كالسوس النسانية الباقية بعد موت ابدانها
 وغير الموجودة آحادا معا كالحوادث الماضية فقد عوزوا ان يكون
 غير متناهية بل اوجبوا ذلك بناء على قواعدهم والنسب بين الموجودات
 من هذا القبيل وكذلك التمثلات والافاضات العقلية والاشياء
 المتولدة من العناصر والاشياء التي لا تنال بالقوة كضعيف المتكافئ
 وتجزئتها الى غير ذلك **قوله** مسئلة الجواهر لا يبطل الى **اقول** كل عنصر

فقد فانه بطل بطلان حاررتها الموقوفة فانها في المركبات مادية بصورة
 فاقدة حاررتها التي تلزمها ادا كانت موزدة بين ذلك في كذا الزا
قوله مسئلة السوي المجردة **الما قول** السوي المجردة لا توجد الا في
 الذهن ولذلك الصورة وبها في الوجها ابد اكونان معاريتين الجسمية
 حاصلة وكذلك قبول القسمة وكثير الصور والافاض متبع الاجزاء
 الا يدري ان الخطيين اذا اجتمعا حدث عنها زاوية والاحاد اذا اج
 حصلت الاحاد والعرض والزاج اذا اجتمعا حدث السواد واما
 الاجتماع نسبة لا محقق لها بنفسها لا يلزم ان يكون لها محقق عند غير
 واما كيف يتبع الاله وجوه محقق ربما يكون سببا لشيء آخر له وجوه
 محقق كما ان محاذاة الارض للشمس التي هي نسبة متغيرها ^{اضافة} بعض
 الارض من الشمس التي لها وجوه محقق



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي ابدى بسموات الهم مراتب علم اليقين وعمية وحمة ودرجات
 واوضح بسكنى خلق الطالبين حال الوصول الى منتهى شأونهم
 تفاوت حصص عقولهم واختلاف رتب حياتهم في منازل معرفته
 سبحانه وآياته المودعة في حضرات العدة وارضة وسموات وميزان
 مراحمه من بين عالم خلقه واحده بانه لم يجعل لهم غاية سوى ذواته من جميع
 عوالم ومنفصات اسماء وصفاة بل جعل منتهى مرادهم انتمتعوا
 على الذات واعلى مراتب صفاته صاير مرادهم وغاية مرادهم سبجانه
 مداته من ذوات لذاته ومن جهة اعلى حسيات لشؤنه الاصلية الاولى
 وارفع معنياته فهو سبحانه حقيقة علم اليقين وعينه وحقة في سائر
 مراتب علومهم الذاتية المتعلقة به اولاً ثم بعلوماته مع استهلاك كثرتهم
 تحت سلطان وحدته من حيث هم وبقاء حكمهم وسراية في جميع موجوداته
 وحضراته وصل الله على المتحقق به من حسيته الشهود والكل والعلم الاعم
 الاشرف الاشمل مع دوام الخضوع له سبحانه في جميع مواطنه عليه السلام

واحواله ومرتبه ونشأته وسيدنا محمد والصفوة من امته واخوانه الخ
 ميراثه الاثم في علومه واحواله ومقاماته مع كثرتهم وفوزهم بنجاح خططهم
 الاختصاصية التي انزله بها عن خواص الوسايط وانزلات البقية
 واحكام الروابط صلوة مستمرة الحكم دامة الاتباع دوام الزمان حيث
 حقيقة الكلية وصور احكامه التفصيلية الظاهرة بالحرركات العلوية
 والمعبرة عنها بسنة وشهوره وايامه وساعاته **وبعد** فانه
 لا يخفى على الالتفات ان فلك العبارة بالنسبة الى فلك المعاني المجردة
 والحقائق البسيطة من حيث يعينها في الافكار ضيق جداً وهكذا
 فلك المقصورات والتعقيدات الذهنية بالنسبة الى عرصة العقول
 النسانية والمقصورات البسيطة وهكذا الامر في الصور النفسية
 البسيطة للامور الكلية والحقائق العلمية بالنسبة الى عقول النفوس العقلية
 الكلية للكميات ونسبة عقول النفوس الى تعقيد المعلومات
 في علم الحق نسبة تعقيد نفوسه دون العقول والنفوس الكلية في المرتبة
 العلمية اليها وكل طائفة من العلماء وان امتازت عن طائفة اخرى خصوصاً
 فانه قد تقع المشاركة بينها في بعض الاسماء والالفاظ الضيق فلك العباد

وعدم التيقيد احيانا بالالفاظ وان بآنياف المعتقد فيظن من حيث
احتمال تلك الاسماء والالفاظ المشتركة وجوباً متعددة ومنها ما يختلف
ان تلك الاسماء والالفاظ تطلقها احدى الطائفتين على ما اطلقها عليه
الطائفة الاخرى ومنه الاستنباط لانزول الالبمان المراد من تلك الالفاظ
لتيضح احكام ما به يمتاز طائفة عن غيرهما وانها فيما ذاك مشتركان في ذلك
ما يومهم اشتراك اهل الذوق والتحقيق مع بعض الفرق ما ذكر في شان
الامسيات والقول بانها غير مجعولة مع قول اولئك انه لوجه في التوجيز
العقل والعيني في هذا القبيل ما اشار اليه المولى نفع الله به في آخر التوجيز
العام وفي كون الحق لو كانت له ماهية وراء وجوده لزم ان يكون
سابقه عليه ولزم ايضا ان يكون مبدء الموجودات انين مع ان كل
اسم يحتاج الى واحد سابق عليه من ذلك الى غير ذلك ما ذكر في انشاء
الاجوبة عن الاسئلة المتعلقة كالايجاب وغيره وما تيسر الوقوف
عليه بعض فوائده كسر الاسارات وغيره مثل حديث الارتسام
والصدور وتفسير قول الشيخ الرئيس الوقوف على حقايق الاشياء
ليس في قدرة البشر وغير ذلك وقد عزم الداعي ان نذكر في ذلك

ومثل

ومثل ان شاء الله تعالى ما حققه ذوقا وكشفا وشهودا يتبين بذلك
مشتر المعتقدين وامسياتهم من مشارب غيرهم ولعلهم من بههم مقصودهم
وفما ذاك ركن من العقل النظري بالقوة الفكرية وبما اذا تميزوا
عنهم وخرج باقي الفرق والرد والقبول بعد ذلك راجع الى الهام الحق
وايقناحه او ستره لما يعلم في ذلك من الحكم التي يجبرها عن سواها **فأقول**
ان المسفاوم الدوق الصحيح والكشف الصريح ان العقل الحق باعتبار
انه واحد او انه مبدء للموجودات او انه سلب عن الكثرة والاسترسال
مع شيء في وجوده او انه يستحيل ان يكون له ماهية وراء وجوده كل
ذلك لا يوجب الا باعتبار عينه في عرصة العقول الكونية اعني بالعقل الكوني
يعتبر غير الحق للحق وسماكل من كان عقلا له سبحانه وللبسائط المطلقة
والحقائق الكلية بالعقل الفكري المنصبغ بالقوى المزاجية الحادثة
الامكانة فان عقلات من هذا شأنه لا يكون بشيء من خواص قنود
وكثرة ما شاربه الحكم في عقله الموحى لتعين المتعقل وانطباعة فيه
حسب محل الانطباعة وان كان محلا عنوايا فبعض حصول المطابقة بينهما
المتعقل والمتعقل ولهذا يقول اكثر المحققين ان اتم تعينات الحق

في عرصة العقل واقر بها لما هو الامر عليه تعيينه سبحانه في عقل العقل
 الاول لانه احلى الممكنات عن احكام الكثرة والقيود الامكانية فتعقله
 اتم مطابقة واقرب نسبة الى التقضية من الحق وجماعة اخرى من
 المحققين يقررون هذا الامر ويقولون به غير انهم يستشون الكمال
 من الاناسي ويشركونهم مع العقل الاول في صحة المعرفة وكما لها وعلى
 الجملة فكل تعيين حاصر لما تعين فيه من المطلقات وان العقل السليم
 يقتضي بان ذلك التعيين مسوق باللاتعيين فان قال محقق ان جملة
 الحق مجهولة والمعرفة به حالة فليس معنى بذلك ان الحق حقيقة ورا
 وجوده وانما يعني به ان الحق متى اعتبر تعقله مجردا عن الكثرة الوجودية
 والاعبار بالسببية والعقلات والمعينات المتعديده الناشئة
 من عقل غيره له كونه مطلقا للتعين بوصف او حكم او نسبة سلبيا
 كانا كل ذلك ونبوتيا وهذا هو الاطلاق الذي ان الغرض المقيد له كما
 باعنا فليس هو من هذا الوجه مثبتا لانه مبدء او واحد او فياض للوجود
 بل سبة الوحدة الى ذلك الاطلاق وسلبها عنه على السواء بمعنى انه
 مطلق الجهر في وصف او حكم سلبى او نبوتى او فى الجمع بينهما او التنزيه

عنها بحال فمصدق في حقه حيث هذا الاطلاق ان يقال انه يشهد
 ولا يشهد وتعلم ولا يعلم دون الجهر في الاطلاق او يقتيد ليس معنى
 ان له اطلاقا ايضا فانه يقتيد او وحده قابلا لكثرة وانه حيث هذا
 الاطلاق لا يصفى ارباط شئ به ولا صدور شئ عنه ولا يعلق علمه
 شئ ولا يفر ذلك من النسب والاضافات فمن ونبى من المحققين
 الى ان حقيقة مجهولة فانما يعنى ذلك ان الحق حيث الاطلاق المطابق
 اليه لا يعين في عقل ولا يقبل في مرتبة ولا ينضبط بدرك واخفاة
 الماهية من هذا الوجه لان له ماهية وراء وجوده فهو سبحانه
 حيث هذا الاطلاق وعدم تعيينه بوحدة او سدائنة او وجوب
 وجود او كونه ذلك سبة الاصفاء الالهاوى اليه وعدمه على السواء
 لا ترتب عليه حكم ولا يعقل اليه اضافة اخرى او يعين الحق بالوحدة
 هو اعتبار ما لا يعين والاطلاق وتلك اعتبار الوحدة المذكورة
 بعقل اعتبارا كغير الحق يعلم نفسه بنفسه في نفسه وتلك الاعتبار
 المتقدم المقيد بعقل الوحدة من كونها وحدة في حق فان الماهل منه
 في التعقل ليس غرض التعيين لكنه بالفعال لا بالعرض العقل واعتبار

كونه يعلم نفسه في نفسه بفيد وفتح باب الاعتبار ومذا عند
المحققين موقفاً مغايراً الغيب المشاير إليها في الكتاب العزيز ومذا
المعاني عبارة عن النسبة العلمية الدائمة الازالة الفعلية كبحر حيث
امساكها في الذات الامساك بالنسبة ليس حيث ان العلم صفة قائمة
بذات الحق كما ذهب اليه الاساعرة فان ذلك لا يقول بحق عارف
بالوحد الحقيقي ولا ايضا بحق ان العلم عين الذات فانه لا يعقل حيث
وكذا لا اعتبار للحق نسبة ممازجة عزاءه بغير عنها بانها علم او غيره من
الاسماء والصفات والروايل اضافات بل حده لا تتميز فيها العلم
عالم العالم والمعلوم فلا كثرة ولا تعدد سواء اعتبر في الكثرة وحيث
او اعتباراً فله نسبة العلمية مقام الوحدة انية التالية للاحاد المذكورة
التي تلي الاطلاق المجهول الغير المعين وحيث من هذه النسبة العلمية
معلق بمبدأية الواجب كونه واجب الوجود لكل موجود وعلق الحق
ايضاً من هذا الوجه بصفاء الاعتبار المنوعة والنسبة العلمية
والمتشعبة بعضها بعض فالحق متعلق في مرتبة هذا اللازم الاول
الواحد العلم باللازم انكسرية الاولى التي اولها الفيض الوجودي

المنبسط

المنبسط على جميع الكمالات ولوازم تلك اللوازم كذلك امتيازاته الى
غير النهاية واذا عبرت بمقتضى اسهمت الى اللازم الاول المعبر
عنه بالنسبة العلمية بالنفس المذكور ومذا العقل الاكبر يعقل اذلي
ابدي عاوية واحدة والامسيات عبارة عن جبروت تلك العقول
الاكبرية ولوازمها وآثارها والوجود العلم الازلي للباقي ليس كما
ينظنه المعتزلة من انها حالية في الوجود بل في احوال قيامها بالحق
او ان تجد ذلك علم لازم ان يكون تلك العقول ازلية وان يكون لكل
منها تعين في العقل الاكبر من حيث النسبة العلمية ومذا المعبر عنه
المحققين بالارتسام فانه غديم وصف ووصف الى الحق من حيث النسبة
العلمية باعتبار امساكها في الذات لا من حيث الوحدة الدائمة مذا
ان يعقل الكثرة الاعتبارية في العرصة العلمية باعتبار امتيازها عن
الذات لا تعدد في وحدة العلم فانها عقول متعينة من العلم فيه
ومذا حيث يعقل الحق لها استملكة الكثرة في وحدته وذلها كاستد
شانه وحيث اعتبار امتيازها كحمايتها عنها بآية الكثرة ومذا الوجه
نقول الحق ان الامسيات غير مجعولة فاما من حيث تعقل الخلق لها

بالنظر الكندي فانها مجعولة لوجهاتها العينية وهذا التفصيل الذي
نذكره المحققون وان كان للعقل الباطن فيه مجال غير ان الحق لم يحصل ولم
يدركه نظره الكندي وانما الحكيمانه اذا سبقت عنانية في حق واحد
وعبيده ونساء ان يطلقه على صفات الاشياء على كونها في علمه خدبة
بمعراج روحاني فانه حال انسلخ نفسه عن بدنه ورقية من العقل
والنفوس متصاعدا ما راعى العوالم العلوية طبقه بعد طبقه متخذا بكل
نفس وعقل اتحادا عينه انسلخ عن حكمة من صفاته واحواله الجبروتية واحكام
كثرة الامكانية في مقام كل نفس وعقل حكمة بعد حكمة حسب تلك المقام هكذا
حتى تتحد نفس بالنفس الكلية فتقهر لها ونزول عنها ما كان عرض لها حال
التنزل المعنوي للتكبير المزاج العنصري ثم تتدان كل معراج بالعقل
الاول فاذا اطلت مادته به نظره من سائر احكام الكثرة والامكان التي لم تكن
ما هيته من حيث امكاناتها النسبية ما عدا علم واحد وهو معقوله لو في
نفسه يمكن كما هو العقل الاول وذلك لانهم الانعكاسية احكام الجبروت على
احكام الامكان على كونها سائرية اليه ان شاء الله عليه بانثبثت المناسبة
منه ومن ربه ومنه كمال الحقيقة التي هي اول درجات الوصول

ويصير له صفة الوجود الدائمة الاخذ ببدء بدون واسطة عقل
او نفس او غيرهما من الوسائط العلوية والسفلية كما هو شأن العقل
الاول مع الحق وسمي الانسان الحقيقي الممار اليه العقل الاول من بعض
مقاماته القربة قبل العناء الاخر والاستهلاك في الحق انه يلج بين الاخذ
الاتم عن الله بواسطة العقل الاول وباقي العقول والنفوس بموجب
خاصته حكم امكانه الباقي منه الذي سبقت الاشارة اليه وخاصة حكم
وجوب كل فرد من افراد العقول والنفوس وبين الاخذ عن الله بدون
واسطة اصلا حكم وجوبه وحالته كل مقام الان في الحقيقة الالهية
التي هي فوق الخلافة الكبرى وغيرهما المراتب العليا وسجل من حيث
المناسبة المذكورة ما هو منقش في علم الحق ومن رسمه بالنفس المذكور
ومقدّر ظهور تعيينه وبروز من ذلك الوجود العلمي الى الوجود العيني بتقدرا
سعة وآه حقيقته واستعداد الكمال حسب مقام المرأة وصحة المخازاة
والمامنة المعنوية للنقطة الاعدائية الالهية التي يتاوى لا يطرأ
اليها ونسبتها الى الاطراف فيذكر كل ما ذكرنا وغيره دون جوارح العقل
الماسية مع تعييناتها الازلية على كونها عقلا الحق لها بالتعقل الازلي من حيث

السبة العلمية الذاتية الوجودية العقلية ليس موجباً مكاناً السببية
لاستعمال جميعها في معنى الامكان ولا على كون معينها في العقل المحسوس بل العقل
المعقد فان لهذا النوع من الادراك ثباتاً في علمها انه ادراك حقيقي
بعده حتمية في الفكرة وبعلم عقيدة انفعالي فلا يدرك الا ما يتكسبها ولذا
يجزى العقول المعقدة بالافكار الخاصة لعقيداتها وثباتها قابليتها
وعلمية احكام كثرتها وامكانها من ادراك الكلمات في مراتبها الهيكلية
فلا يدر ان مدرها الا بعد هذه البراهين واستنتاج معنى جامع لها
سواء كان عندنا او عندنا او عند العقل الذي لا يتحقق له في الخارج
ومذا فيه نظر فان الذي افاده الشهود والتحقيق حال المعراج والاسلاف
في احكام الكثرة وانما مكانا وخلق النفس عن خواص مدارها احرارية كما ذكر
هو ان ادراكها للتحقق الكلية يصير باقياً ادراك البراهين فذلك الحقائق
الكلمة كالوجود العام وغيره من الامور الكلية والعمامة او لانهم يدركون
كل حقيقة كلية ولو ازرعها بطريق التبعية والضرورة على كون معينها في حصة الحق
من حيث السبة العلمية وفي ذوات العقول المجردة والنفس الكلية وهكذا
علم الحق كحقيق الاشياء وبالوجوهات فان يتعلق علمه بالموجوهات التفصيلية

مستحق بطلان علمه بالعقل الاول الذي هو الاصل الكلي النسبة الى مادته
من العقول والنفس وغيرهما من الكلمات السببية ولو ازرعها التفصيلية
وهكذا هو علم العقل بما بعده في المرتبة والاداعي وانما لو ازرع ذلك طرف
في الرسالة المتقدمة لكنه لم يحرر ذكر ذلك تماماً وحيث ذكرنا ان المعراج
الروحاني وثباتها صاحبها وجب استيفاء بيان ذلك ثم ارجع وقول
ومذهب الشيخ الرئيس على ما ذكره في التعليقات موافق لمذهب
المحققين مما ذكرناه من ان معرفة صحايق الاشياء على ما هي عليه بطريق
التفكير النظري متعذر وحكم العقل المعقد بالفكر بان الكلمات لا تتعرف
الا من البراهين وبعد ما وان الكلمات ليس لها صورة معقولة عقلية
معيينة في علم الحق والعقول المجردة بل هي امور متروضة لا تحقق لها
في انفسها فله نظر بل الامر واقع على نحو ما ادركه المحققون بطريق الكشف
والشهود ونص كلام الشيخ فيما ذكره الداعي بلبان الموافقة هو انه
قال ليس لنا ان يدرك معقولة الاشياء من دون وساطة محسوساتها
وذلك لتقصان نفوسنا واحتياجنا في معرفة الصور المعقولة الى توسط الصور
المحسوسة فاما الاول والعقول المعقولة لما كانت عاقلة بذواتها لم

في ادراك وصول صور الاشياء المعنوية الى صور الحسوسة ولم يستفده
 من احساسها بل ادرك الصور للعقول من اسبابها وعللها التي لا تتغير
 فكلون معقولها منه لا يتغير ثم قال وكل شخص من جنس من معقول مطابق
 لحسوسه ومنه العقول منه موافق لما نفعه الداعي وفهمه من فحوى كلامه بان
 من قول الوصف على حقا من الاشياء ليس في قدرة البشر الى اخر الفصل
 سويان بعد معرفة المعاني من حيث صورها المعقولة المتعينة في علم
 ازلا وابد او في ذوات العقول المجردة لم ير معرفة خواص الاخر في الطبائع
 وعنده ذلك ما لا رايه المولى نفع الله به من تلك الاجوبة بل انما اراد معرفة
 صفاتها الاصلية كما مر ولد ذلك كقولنا في ذلك ومثله معرفة ذات الحيوان
 ومعرفة العقول والنفس والفكر حقيقة الجسم الكلي من حيث معنوية ولم
 يمثل ما فهم منه امر يتعلق بالافزجة والطبائع والخواص في طين الداعي
 ان الناطق انما قل تلك المسائل من تعليقه ربالم لم يكتب ذلك الفصل بما
 والالم لمن نحن على العالم الشريف وادريس منه والدليل على ان
 قدس الله الرتبة من ذلك التمثيل بالروح الداعي بذكره ما اكد من موضوع آخر
 وسوقه الانسان لا يعرف حقيقة شئ البتة لان مبدء معرفته الاشياء

سواء لم يميز عقله من الحسايها والمبانيات ويعرف من بعض لوازم
 الشئ وافعاله وتأثيراته وخواصه فيدبر في ذلك الى معرفة معرفة محلبة
 غير محقة وربالم يعرف من لوازمه الا البعض ولو قيل انه عرف اكثر ولكنه
 ليس يلزم ان يعرف لوازمه كلها فلو كان يعرف حقيقة الشئ وكان
 من معرفة حقيقة الى معرفة لوازمه وخواصه لكان كجبان يعرف لوازمه
 وخواصه اجمع كمن يعرفه بالعكس على كجبان كمن عليه وما ذكره ما هو
 موافق لمذهب المتقين الى ان قال العلم هو حصول صور المعلومات في
 النفس ثم قال وصور الموجودات مرسومة في ذات الباري اذ هي معلومات له
 وعلمه بها سبب وجودها والمحقق من اهل الذوق يقولون الحق علم نفسه
 وعلم العالم من عين علمه بنفسه وادجده على نحو ما علمه والاقضاء الاكابر
 انضاف الى الحق علمه انما افاضنا وان لا موصى حكمه على شرط
 اصلا واقضاء اخر ظهوره متوقف على شرط واحد وذلك الشرط هو
 العقل الاول واقضاء ثالث ظهوره متوقف على شرط واحد ليس هذا
 بمعنى ان الله اقضاء آت ثلثة مختلفة بل هو اقضاء واحد لثلاث
 مراتب فالاشياء التي قلنا انها عبارة عن صور العقلات المتعددة

موجه

الآلية المعينة في النسبة العلمية ونسبها وبها تعد مطلق العيش
 الاكابر في بآثار خصوصياتها القاضية بمنية قدر منها ع. الآخر فذكر العيش
 الوجوه في الواحد متشوق الظهور متقد العين تعدد انما بعالملك العقلا
 الازله العلم وحكم العلم منسحب عليها ومتعلق بها وبلوارها على ما عليه
 معقول العالم حال الشهود والمحقق حيث انه نسبة واحدة فقط بعد الشعور
 بصورة علم الحق نفسه بنفسه باعتبار اتحاد العلم والعالم والعلوم بعقل
 امتياز العلم عن الذات الامتياز النسبي واشتماله على ملك العقلا
 المروضة الانتساب بعضها بعض وعقله بملقه بذات الحق عينه اعني
 عن النسبة العلمية ولو انتم تلك النسبة بعينه معرفة اسم العلم بعقله
 من المعبر عنها بالمعلومات المعقولة الامتياز الفروض وتفاضل الوجوه
 والاعتبارات وكونها كثره نسبية ببقية نسبة واحدة تسمى العلم وقد
 اشار المولى في بعض النسخ الى طرف منه عند ذكره الاعتبارات الاثنى عشر
 وتمه وكذا في مشرب التوحيد المحقق ان ملك الاعتبارات اعطيت حيث
 تأثير الحق في جهتها تعددت الآثار الآلية وان كان في الاهداء واحد
 فسميت هذا الاعتبار بالتعددي احكام الوجوه وسميتها بمقولة كل امر

موصف بالتأثير في مقابلة تلك الآثار المنسوبة الى الحق مع خواص الوسايط
 احكام الامكان ومن شهد ما ذكرنا عرف ستر الارحام وانفيا في الى
 الحق حيث النسبة العلمية المحيطة بملك العقلا الآلية الازله مع
 سرائر الحق حيث احدهم الكثرة النسب الاعتبارية والوجوه مع
 فليخص الذات الاطلاق عن كل وصف كما سبقت الاشارة اليه وجملة
 الحق بعين العين فقط بالاعتبار المسقط للاعتبارات كلها ووجدت
 ثابتة بالاعتبار الثاني حيث النسبة العلمية ولها التيقن الجامع للعين
 كلها ووجدت حشرها سبعة مبادئ الحق وواجبية وكونه موجودا وحيث
 بالذات فالتوحيد للوجود والتميز للعلم حيث الاحدية القاضية باتحاد
 العلم والعالم والمعلوم والاطلاق للذات ثم اقول وكل موجود
 من الموجودات ما عد الحق سبحانه فانه شمل بالذات على جملة احكام
 الوجود والامكان ولا بد وان يقع من الطرفين اعني في الوجود وجهته
 الامكان مازجات معنوية وعلمية ومعلومية ملك العلية والمعلومية
 نظم الساعات من الموجودات في الشرف والخسة والسقا والسقا
 والعلم والجهل والبقاء والفساد وغير ذلك من صفات النقص وصفات

الكمال والربوب من حساب الحق لكل من كانت احكام الوجود فيه اقوى اتم
واعلم وصفاً النقص والبعد ولو ازوها حيث يتضاعف فيه وجوده
الامكان واحكامها ونظمها على احكام الوجود تحت احكام الوجود
وحدانه الحق بالتفسير المذكور ومحمد احكام النقص الكثرة والامكان
وتضاعف وجوده الامكان فيتمشى من خواص مكانات الوسائط التي
من الحق وبين ما وجوده الحق متوقف على جملة الوسائط فتفاوت
الشرف من هذا الوجه بتوجب قلة الوسائط لعدم تغير العنصر الثاني
عن قدر الاصل في النزول في هذا الشرف عكس ذلك ونه برزخية
وسطية احد الية جامعة بين الطرفين مشتملة بالذات على كل ما احكام
الوجود والامكان استمالا معتدلا لافعال وجهه انفعاليه وجهه آخر
لا تغاير الطرفين الا بمعقولة جمعها بينها وهي الحقيقة الانسانية الكمال
الآلهة وانها كالمراة للطرفين فمن عرفت مرتبة بالغاية والاحتياج
الذاتي والمناسبة الحقيقة في هذه البرزخية المذكورة لم يميز في طرف
الامكان بل مميته نفس برزخية وكونه مراة للطرفين في رسم فيه
من حيث الانطباق المعنوي المشار اليه في آخر المعراج الوجود الواحد

مسعدا ومنوع الظهور بالاسماء وصور الاحوال والصفات فيتمشى
بين الطرفين المذكورين سائر النسب والاضافات ظهورا وظهورا
للتقديرات الاعتبارية والمعتقدات المعينة في وحدانية الحق حيث
سببه علم الازلي المضاف اليه الارتسام عند المحققين لكنني لا اقول ان
الارتسام في ذات صاحب هذه البرزخية المذكورة هو ارتسام مطابق
لارتسام الاشياء في نفس الحق حيث نسبة علمه الذاتي الازلي فان
اهل الارتسام المطابق علومهم علوم انفعالية حورية حاوية ناقصة المحاكاة
بل اقول ان نفس من هذا شأنه تزداد وترقى وتصفو وتجوهر وتتسع
فلكها وتتجدد بالاجزاء وتتقل نور الحق كما قال صلى الله عليه وسلم
واشار اليه في دعائه بقوله واجعلني نورا فيصير نورا محضاً واخلج
من الظلمات الامكانية واحكامها العقيدة والحقيقة مصيرة لآفة النفس
الارتسام الازلي الآتي فالقدر الذي يعلم من جناب الحق والاشياء
يعلمها نحو ما يعلم الحق بعلم ذاتي لا موهوب ولا مكتسب وهذا العلم
فوق العلم الذاتي الذي هو عند اهل الذوق اعلم علوم الوجود
واليه الاشارة بقوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء فانه علم

احاطت فعلى ادا اعلق شئ علمه جميع وجوهه بخلاف علوم الناس فانها
علوم حاوية انفعالية متعلق بالاشياء من حيثية بعض الخواص واللوازم
دون احاطة ولذلك كل شئ يتفقنا من ان يكون مثل هذا علما تاما
محققا كالشيء الرئيس علما واقف الدواعي عليه من كلامه وعرضه على الراي
المنير في هذا المسطور وفي الخدمة المقدمة وصاحب هذا المعلم البرزخي
المذكور كما نستفهم في آتة باعتبار احد وجهيها المتحقق لطرف الامكان
الموجبات العينية بحسب تلك التعقلات والاعتبارات العلمية الالائية
كذلك نعلم في وحدته باعتبار احد وجهيه الذي يلي مقام الوجوب
ولا نغادر وحدتها كل عدد ومعدود وانه من هذا الوجه يتأتى رافعا
ع الله مدونا واسطة اصلا بل محققا هو اعلى ما فاضل من ذلك ما يغور
فكرد من ارفع درجات الواصلين الى هذا المقام وبقاوت
حفظ نظام الحق بموجب اصل استعداواهم الغير المجعولة بل اقول بحقيقة
حكم الشهود والمحقق انه ما موجود الموجه لولت الادوار بتباطئه بالحق من حيث
هو من وجهين جهة سلسلة الترتيب والوسايط التي ادناها العقل
الاول في جهة طرف وجوبه الذي يلي الحق وانه من هذا الوجه يصدر

كل موجوداته واجب وان كان وجوبه بغيره واما المحققين من الوجوب منها
مخالفة من وجه لم ادر غيرهم من هذا الاطلاق والسرفية عموم حكم وحدة
الحق الذاتية المنبسطة عما كل متصف بالوجوب والخاصية باستقلال
احكام كثرة الاشياء والوسايط فيها والموضحة احادية المتصرف المتصرف
بمعنى ان كل ما سوى الحق مما وصف بالعلية انه معد غير مؤثر فلا اثر للشئ في
شئ الا ان تدلوا احد القهات ولكن سر هذا الوجه الخاص الذي لا واسطة
فيه من كل شئ ومن الحق بالنسبة الى اكثر الموجودات مستهلك الحكم
والخاصية في احكام الكثرة والامكان بعلية احكام الكثرة عما حكم الوحدة
واحكام الوجوب المتأثر اليها من قبل ونه سر تريف متعلق بهذا المقام
للعقل النظري فيه مجال وسواء لما لم يحز عقلا ان يتعقل في الحق جهتها
مختلفة لكونه واحدا من جميع الوجوه وحب ان يكون الارتباط المتعقبات
سجانه وبين الموجودات ساما حيث الحق من وجه واحد ولما كانت الكثرة
من لوازم الكمالات وصفاتها الذاتية واول صوته الكثرة واقلها الالائية
وحيث ان يكون ارتباط كل ممكن بالحق من حيث الممكن من جهتين الجهة الواحدة
وجه امكانه والاخرى وجه وجوبه وحيث ان يكون العلية من الوجه الذي

يلى الاول للوحدة واحكام الوجه كما يجب ان تكون العلة لكثرة مع الوجه
الاخر ثم اقول وتضمنت مراتب الموصولات ودرجاتها بحسب الغلبة والمعلوية
المتعلقة بالواقع من الطرفين كما مر بيانه واما اطلع على ما ذكرنا من كشف
على اسرار شريفة من جلالتها موقفة بسبب افضة العبد النظرى لتساير
الكشف والشهود وسبب الوقوف في ذلك والمخالفة بسبب الموافقة
مغلوبة ما حاصله من جناب وحدة الحق والاطلاق واحكام وجوب علم الله
الكثرة التي شملت عليها ذات الموافق وما ساعدته ادراك صاحب العبد
النظرى مما اوركه المكاشف في شهوده وقوف عليه اورده فذلك
راجع الى خواص عقيدات صاحب النظر الفكري وانحصارها تحت احكام
ادراكات الحسية وتمايز قابلياتها بخلاف حال المكاشف فانه خلص
عن حبوس القيود وخواص قابلياته الموصوفة بالتسامي فاوكل الاشياء
عطلق ذاته مارة وربة مارة وبها معا وعلى الوجه المنبئ عليه من قبل
في اعلى مراتب تجريد الاشياء التجريد الوجوى والاطلاق الاصلى من جناب
النظر وان ادرك بعض ما اوركه المكاشف الخابيه من الحبوس المذكورة
فانما يدركه ذلك البعض في المراتب المعينة لتلك الحقائق فيكون ادراكه

لها حسب معين تلك الحقائق في مراتب غيرها وما عرض لها من القيود في
تلك المراتب لم يدركها في مراتب تجريدية الا انتم الاصلى ووطنها الحقيقة
الذى سوا الحضرة العلية الالهية المنار اليها من قبل وتوحيدها ذكرنا
وسره سوان النفوس الحسية لما كان تعيينها بعد المزاج وحسب علمها
من حيث المحققين من اهل الذوق والحكمة صار كان في المزاج معنى يقوى وصفه
بالمزاجية بمعنى كان النفس انطبعت فيه فغير ذلك الانطباع بالتعلق بالذوق
وايضا فلما كان المحب للجماع الاجزاء المزاجية آثار القوى العلوية
وخواص الاتصالات الفلكية الكوكبية والتشكلات والحركات الفلكية
وتوجهات نفوسها وعقولها العلية وكان قبول الاخرجة لتلك القوى
والآثار والاثام استعد بما قبله وانطبع فيه منها ان يكون من آية ليعتدل
نفس حريته تعينت به وحسبه ولا شك بان الاخرجة الانسانية
وان كانت دامة في عرض واحد فانها عظيمة التفاوت في العزيم والبعد
من درجات الاعتدال لذلك تفاوت النفوس في النورية والظهورية
والشرف وغير ذلك من صفات الكمال لنزول ايضا ان لا يخلو النفوس
في عقلاها وتصوراتها من خواص المزاج الذي هو سبب تعيينها وسما

لما يوجب الارتباط والتعلق التدبير وان لم يكن النفس حالة في المزايا
ولزم ايضا ان يكون لكل نفس من النفوس الانسانية مناسبة مع
العالم العلوي ونفوسها بموجب النجس في مزاياها واحصل لها من تلك القوى
والآثار بحسب حكم الوقت الذي وقع فيه اجتماع الافراد المزاوية
وحسب مداستحقاق النفس بعلقاته ولا بد وان يكون في بعض الافلاك
وآثاره فيه اغلب من البواقي فكون نسبة تلك النفس ومزاياها الى ذلك
الفلك ونفسه وعقله اقوى واتم من نسبة الى سواه هذا وان كان
محلا لآثار جميعها واذا كان كذلك كان ادراك نفس الانسان لما يدركه
من الحقائق هو بحسب المراتبة المتقدمة له هناك اذ من حيث هي وفيها
ما يدرك ما يدرك فالمتعينة مرتبة نفس وسيا بعد الترقى والمزايا الروحانية
المذكورة والانتها الى بعض مقامات الكمال النسبية الذي هو غاية
من عوالم العقول والنفوس وخصوصا المرتبة الى المراتبة الكمالية التي
فيها يتحقق من اركان العقول الاول في الاخذ بالله وقبول فيضه الا قدس
بلا واسطة من هذا الى غير ذلك مما يضيّق عنه نطاق العبارة ولا يمكن
في معكم معتد بنظره الفكري فصاح ولا اشارة لا يكون ادراكه الخلق

الاشياء ومعرفة بالحق كعقله في النظر الفكري المنصفه نفسه
بالخواص الطبيعية والقوى الجبروتية المزاوية فانه انما يدرك ما يدرك
بحسب الوصف الغالب على نفسه حال الادراك في موعم الذين يتجولون
حقائق الاشياء ويتعمقون المعلومات في مراتبها البسيطة العالية
واين متولاء اجمع من الكمال الذين يتجولون الحقائق في اعلى مراتب تعينها
علمها بعينها في علم الحق ازلا وما سبق النبوة في ذلك والى التفات
المرتب الذي ذكره الداعي الثابت للنفوس الانسانية في العوالم العلوية
لان النسخ صا عليه وسلم انه اجتمع في مواضع باوم دم في السماء الاولى
الذي هو فلك القمر وان مقامه هناك واخيرا في عيسى في النبوة
ويوسف في الثالثة وادريس في الفلك الرابع ومارون في الخامس
وموسى في السادس وابراهيم في السابع ولا ريب في ان النفوس
غير متعينة فما ذكره عدم اشارة الى مراتب نفوسهم بموجب المناسبات الثابتة
بينها وبين النفوس السماوية والعقول العالية وبقاوت درجاتهم
السلام في الحفرة الآتية بحسب قلة الوسائط وكثرتها كما هو ان يكون
الواحدون في المعارف الروحانية من الكمال من مراتبهم في المنزلة

قاطبة منفقون عاصية ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بشأن من فكر من
 الانبياء عليه وعليهم السلام عز من امددة روحانية وكشف محقق متأكد
 حاصل الحكم منهم عدة وار دون عقيد للنبي عليه السلام وغيره في قوله
 ومثله فانه انما يغتفر على السكوك وار كتاب المشاق طلب الخروج عن
 رتبة التقليد وعدم القناعة بما يجي الافكار لما راوا عجزا وعدم رادة
 ساحتها والنزول بها من شين الكوكب والشبهات وما يؤيد ما فكر
 ما اخبره صلى الله عليه وسلم في تفاوت درجات اخذ عن الله العلوم
 احواله المتفاوتة وترقياته في مراتب العقول المتفاوتة بعد تجاوز
 المقامات الفلكية ونفوسها العلية فكان خبرا حيا ما انه ماخذ جبرئيل
 عليه السلام وان جبرئيل ماخذ ميكائيل وميكائيل ماخذ اسرافيل واسرافيل
 ماخذ عن الله وخبر عنه وحيانا ما كان ياخذ عن ميكائيل ودا واسطة
 جبرئيل اخبر انه كان يلقى اليه احيانا اسرافيل فماخذ عنه دون واسطة
 جبرئيل واسرافيل ميكائيل عليه السلام واخبر احيانا عن الله دون
 واسطة اخذ عن الملائكة وليس وراء الله مرمى وقد شاركه الكل
 من ورثة في كل ذلك وقد رآهم الداعي ووقعت المشاركة معهم في العلم

في الشهود

في الشهود والحكم بصحة ذلك بغضد الله ومنه مع العلم بتوقف النظر
 القدر في قبول ذلك والحكم بصحة العلم ايضا بموجب ذلك التوقف
 والاشكال هذا مع ان المتوقفين في ذلك لا يستدلهم سوى الاستبعاد
 والاشكال النظر العادي فان هذه الاوصاف ومنها كبح العقول
 النظرية عن ادراك مثل هذا وعز قبول ولو امتنعوا الشاغل في البراهين
 التي تفضي بر دأمال هذه الامور لغير واعا الحلل الحقن الواقع في بعض
 مقدمات تلك البراهين سيما البراهين المذكورة في شأن الصدور وتب
 العقول والنفوس الافلاك واخراج القاعدة في تلك النوايت وغير
 ذلك هذا مع انهم عند اكابر المحققين معذرون عرج وجه فان للعقول حدا
 تقف عنده ما هي مفيدة بافكارها فقد حكم باستحالة اشياء كثيرة وهي
 عند اصحاب العقول المطلق سراهام البقية والمذكورة من قبل تلك الوقوع
 بل واجبة الوقوع لانه لا حد للعقول المطلقة تقف عنده بل برقي دأيا
 فتسلك من الجاهات العلية والحفرات الآرية وعلى الجملة ما نفع الله
 للناس من رمة فلانهم كذا وما يكفلاهم سل من بعده وسو العزيم
 وبعد ان قدمت الفصل الكلي المشتمل على ذوق اهل التحقيق وتمييز ذاهم

منها ما سب غيرهم وبيان الالفاظ الموهمة الاشتباه مع سواهم في الالفاظ
وغر ذلك فليذكر الالفاظ المختصة ببعض اجوبة المسائل كما سبق
الوعد بذلك ان شاء الله تعالى فقول - واما ما افاده بقوله نعم الله
في حق الحق بانه لو كان له وجود وما سميته لكان مبدأ الكل اسنين وكل
اسنين محتاج الى واحد هو مبدأ الاسنين والمحتاج الى مبدأ لا يكون
مبدأ للكل في نظر فانه قائم ان يقول هذا انما كان يلزم ان لو ادعى
القائل بالماسية ان الاثنينية من حقيقته لا اعتبارية فانه يقول ان
الاشئنية عندي من اعتبارية نعم والواحدية ايضا كذلك لانها ليست
صفة مضافة الى ذات معلومة بل هي صفة للامر المتعين في عقل الواصف
وبقي هل تعين الامر في نفسه هو لتعينه في عقل الواصف ام لا في نظر
فان مع البين ان وصف الواصف الحق بانه واحد او انه واجب الوجود
او انه مبدأ للكل هو ذلك سبق معين غير الحق من الاشياء في عقل
المسمى والواصف في حق الواصف المبدأ او انما ادركه وعقله من الاشياء
اولا لا يصلح عنده ان يكون مبدأ للكل فادامه عن غيره في عقله
منه من افراد اياه سواء في بصفه وخصيف اليه من الاسماء والصفات

ما سوى وحكم عليه فانه صفة كمال يليق به او يجب ان يكون حال المبدأ
لنفس الامر سواء في حال ان يكون مبدأ للكل وسبب في انفس الامور
يرى انها لا ينبغي له فانه متى فرض اضافة بالزعم منه محال من اجل
انها في مبلغ علم الحالم باعتبار عين الحق في عقله وتعمل تلك الصفات
وما يعلم من كمالها ونقصها الثابت لمزيفات اليه يكون فادحة في ذاته
وكماله ومنذ انما كان يصح ان لو كان حكم تلك الصفات من حيث اضافتها
الى المبدأ او غير حكمها حيث اضافتها الى سواها فان اضافة كل صفة
الى موصوفات متعقدها الاضافة الحقيقية يجب ان تكون بسوق معرفة
حقيقة الصفة وحقيقة الموصوف وحقيقة الحكم حيث الاضافة وتبقى
تبقى اضافة تلك الصفة الى ذلك الموصوف وتبقى ذلك الحكم هل
تختلف باختلاف المضاف اليه والحاكمين المختلفين الادراك وكيفية
الاضافة او لا تختلف وفيه نظر وكيفية كل هذا عسر جدا فان
قبيل لا يلزم في اضافة صفة الى موصوف ما معرفة حقيقة الصفة وحقيقة
الموصوف بل يكفي في ذلك معرفة الصفة من حيث مخرج الاضافة
الخاصة التي قصد بها الواصف وهكذا الامر في الموصوف فانه كمن

في ذلك معرفة من هذا الوجه ومنه الاضافة لا معرفة حقيقة قول
 في الجازان ثبت للموصوف من جهة هذه الاضافة امر او امور
 وتنفي عنه ايضا امور اخرى ويمكن من مقتضى دالة باعتبار اخر قبول
 صفة هذا الوصف باضافة غيره هذه الاضافة وحكم سوى هذا
 الحكم الحاكم آخر فلا حاز لو اختلفت است او اعلل الاطلاق ولا ان
 يسلب عنه ايضا ذلك بل كل ذلك من وجه مخصوص باعتبار معين
 تابع لا وراكل الواصف الحاكم واذا وضع هذا علم ان مرجع الالب
 والاكمل به من المنسب والالب راجع الى ما تقرر من الحق من تحله
 لا الى الحق نفسه لعدم مطابقة تعيين الحق عند المتعلق بعينه سبحانه
 في عقله نفسه من حيث علمه به وبهذا الامر في الصفات وادفعتها
 اليه سبحانه او سلبها عنه اذ لو جاز ذلك اعني المطابقة بين ^{البعين}
 اعني بعين الحق في عقل غيره له وعينه سبحانه في عقله نفسه
 لزم منه معرفة كنه حقيقة ذات الحق وانه محال واذا استحال معرفة
 الحقيقة فيقال اطلاق اسم الماسية عما الحق هو من حيث اعتبار
 كونه مجهولا فانما لتعيينه في نفس الاطلاق عن كل تعيين يحصل بعقل

احد كان من كان فان جميع تلك المعينات معيدات له في عقلنا
 لانها بحسب ما عقلنا وتعين لنا منه لا انقول ان الماسية وراء
 وجوده بل حقيقة وراء ما لم يعلم منه ومن الوجه المضاف اليه
 او المضاف الى سواه ويزول هذا احتياج معنى الانينية
 الاعبارية الى واحد هو غير ولا يقال ايضا ان الماسية لا
 موجودة ولا معدومة ولا صفة ولا موصوفة بل كل ذلك راجع
 الى الاعتبارات واختلاف التعينات الحاصلة في العقول منذ
 وقد سبقت الاشارة الى الاطلاق الذاتي وذوق المحققين في
 ذلك قبل هذا في الفصل الكلي المذكور فمن استحضر ما ذكرنا من
^{ضم} اليه المذكور الآن وضح المقصود من ذلك كله في هذه المسئلة
 واما ما اشار اليه ابقاه الله تعالى قول المعتزلة في معرفة الحقيقة في
 خلق الماسية عن الوجوه العقلية العينية فذلك لا اعتبار له عند المحققين
 فانهم متى ذكروا الاتفاق فانما يعنون اتفاق الحكماء لانهم
 يوافقون الحكماء به بسبق العقل النظري بادرأله في طوره ثم
 يتميزون عنهم بدارك واطلاعات اخرى خارجة عن طور الفكر

واحكاما العقيدة كما سبقت الاشارة اليه واما المتكلمون على
اختلاف طبقاتهم فان المحققين لا وافقونهم الا في النادر من مسائل
كثيرة واما ذكره اتباعه الله تعالى في الاسم المطلق على جملة شجرة
وانها تختلف كمونها في سمي اقوى او اقدم او اسد او اولى وكل
ذلك عند المحقق راجع الى الظهور دون تعدد واقع في الحقيقة الظاهرة
اي حقيقة كانت من علم ووجه وغيرهما قابل يستعد لظهور الحقيقة
من حيث هو اتم منه من حيث ظاهره في قابل اخر وبمع ان الحقيقة
واحدة في الكل والمفاضلة والغاوت واقع بين ظهوراتها بحسب
الامر المظهر المفضل معين تلك الحقيقة من حيث هو عينها وظهورها
للعينه في اخر فلا تعدد في الحقيقة من حيث هو ولا جرح ولا يمتنع
واما رسمه انه ليس لقائل ان يقول لو كان الضوء والعلم نفسيا
زوال العنى ولو جه المعلوم كما كل ضوء وعلم كذلك فهو كالم
يقصد به الحكم بالاختلاف في الحقيقة وان الضوء من كونه ضوءا حقيقة
واحدة لكنه قد يكون مقتضى حقيقة ان الة العنى بشرط تعيينها
به وظهور في امر ما على وجه ما لا انه يؤثر منذ الاثر حيث ظهر واما

الله حفظه الله في معرفة النفس من معرفة ما به لا به والاستدلال
بما ذكر في الاشارات ان المتكلمين لا يقول القائل ان ليس النفس
عينية لظلال الصعوبة لم يمت في معرفة ان ثمة امر او راء البدن
مدبر الى المتكلمين نفي بل الذي عساه جدا هو معرفة ما حقيقة ذلك
الامر المدبر ولا شك في ان معرفة كنهه ليس على اي وايضا فان
الانسان من حيث ظاهره وباطنه وقواه وصفاته متكون من مجموع
محصلة من اجزاء مختلفة بعضها احدثية لثرة وهكذا كل حكمة فانها
من افراد مجعها واحدة ملك الجلية فالافراد كالنوع لملك الجلية
فالاضافات والاشارات قد يكون من بعض الافراد الى البعض
وسيا من حيث اقوات الامور التي تشمل عليها ذاتها كالوجوه او
كامية التي عرض لها الوجوه او لمعان انانية او حيوانية او صوتية
الطسمية العنصرية وقد يكون الاشارة والاضافة من البعض الى
الكل من حيث احديةها فيما تحقق ان هدف الاشارة في اننا وجميع
الاضافة في قول القائل نفسي بدني وروحي وغير ذلك هو الى امر
مفارق يسمى نفي بل انما يعرف من هذا ان ثمة مضاف اليه محذور

عن المضاف معرف المضاف اليه من كونه مضافا اليه فحسب وانما ان يعرف
من هذا انه المضاف اليه وما هيته فغير مستلزما وان كان المحققون
منفقين على وجود نفس مفارقة باقية غير البدن لكن الكلام
في اثباتها بطريق البرهان هل يستلزم ان لا نقول العلم بالوجود
والنفس العلم ونحو ذلك من الامور التي كثر البحث فيها لانها
شيء ما غير واما ما هي على التعيين والحق سئى آخر والظاهر الجلي
انما هو معرفة كون كل منها شيئا ما وانها ليست امورا عديمة وليست
الصعوبة في معرفتها بهذا الاعتبار كما وانما الصعب معرفتها بالاعتبار
انما هو معرفة حقائقها المعرفة التامة المحقة التي لا ريب فيها فاما ما
او اما مقام فقول من يقول ان العلم بوجودى او بالوجه او بنفسى
او بالعلم بدئى وانه لغاية الوضوح يتعذر تعريفه او اقامته البرهان
عليه ليس بسا د فان الواضح البديهي انما هي المعرفة الاولى بالاعتبار
الاول ولا كلام فيها فان من عنده ادعى عقل لا يناع في ذلك ولا
يرتاب ولكن الصعب انما هي المعرفة الثانية بالاعتبار الاخر المذكور
انما هي معرفة كل ما ذكرنا من حيث حقيقة المتميزة بذاتها عن غيرها

ولا شك في صعوبتها ولهذا كثر اضطراب الناس فيها واختلفت
آراؤهم وابشددت حيرتهم فلو كان حقيقة العلم والوجود والنفس
ونحو ذلك لا كلام العالمون بداهته لما وقعت حيرة ولا حصل نزاع
لان البديهي لا نزاع فيه وهذا ليس كذلك فليس بدئى واما اقر
منع الله به في بقاء الافلاك واثان الفلك المحدد الذي به تعيين الزمان
فصحيح لكن في حق الفلك لا عظم والكلام في الافلاك السبعة مهمل قاطبة
للكون والفساد كما اخبرت عن ذلك طائفة من الحكماء والانبيا والكل
قاطبة ام لا واما ما رسمه في شأن بعث الافلاك انما خالية عن طبائع
العنصرية لانها لو كانت عا طبايعها كانت امكنتها وحر كاتها
قدرة والقدر لا يدوم وبانقطاعها يلزم المحال المذكور في نظرية
فان الحق المذكور انما يلزم في شأن الفلك الاول ولا خلاف بين المحققين
من اهل الاذواق والمحققين من المبتدئين ان اقام البقاء ولذلك
الفلك الملوكة فانها عند هم ليسا بالطبيعة العنصرية في شيء خلاف
الافلاك السبعة وليتزمون ان حر كاتها قدرة وانها لا تدوم خوفا
الدفع بالبرهان وايضا فقد يقال انه لم يستحل دوام الحركة العنصرية

اذا كان القاسم داما الوجه وفي المقصور قابلية الاثر منه فانه لا
للتسامع على هذا التقدير لان المشهور من تمامي الحركة التسرية انها متو
تسامع قوة القاسم فتمت في فرض عدم تمامي هو تسميع قابلية المقصور
لم يتغير الدوام وكيف لا ومن المعلوم ان في الفلك الاعظم قوة قاسم
سارته الحكم في معية الافلاك من طبيعته له والافلاك عندهم ابدية
فان هذا القاسم من القاسم ابدية وقبول المقصور له قبول ابدية والى
واما قوله الزمان لا يحيط الا بالحيط به الافلاك فثبت من هذا متوقف
على بيان ان الزمان عبارة عن الحركة الفلكية او متعبر بها وغيره
على العلم الشريف ما ذكره وافق ذلك من الباقى المخلقة وقد اعتنا
جماعة من مجتهدات علوم الحكمه منهم افلاطون ان الزمان عبارة عن حقيقة
معقولة سابقة لمرتبة علم الافلاك فلا بد من اقامة البرهان على توقف
تعيين الزمان ووجوده على الحركة الفلكية ولهذا البحث ايضا دخل
فيما اشار اليه في امر الافلاك وبقائها الدوام واما قوله ابقاء الله
بناء على ما تقدم من البحث فلو كان للنفس ذات اخرى غير الافلاك
لكان ذلك تناحيا في نظرنا فان التسامع الذي ابطال انما هو في هذا العالم

وبشرط حصول مثل هذه الشأفة العنصرية فاما كون النفس مدبرة لصوره
او صور اخرى وفي عالم آخر خارج عن عالم الكون والفساد فلا برهان
عليه ومن ادعى استحالة لزومه اقامته برهان على ذلك وقوله ايضا فخطه
ان الله ان لم يكن تلك الصور التي مدبرها النفس بعد المفارقة بين الافلاك
لم يكن لها استكمال لا برهان عليه سيما والاكثرون من المفسرين والعلماء
على انه لا استكمال بعد الموت في حيث الاعمال والصفات والعلوم
الكلمة سوى تفصيل ما تقدم تحصيله في هذه الشأفة ونخرج لاندعي ان تدبير
النفس لتلك الصور هو لطلب الاستكمال بقصد معين بل ذلك كجهد
بالدات دون ثقل واما ما اشار اليه ابقاء الله تعالى في تعذر تدبير النفس
الصور المتعددة في الوقت الواحد لتوقف ذلك على الشعور فانهم
يدعي ان الشعور حاصل لها ولا يلزم ايضا ان تدبرها خصوص في الصور
والابدان العنصرية فحق سبحانه ان يكون علم هذا الوجه واما ما ذكره فخطه
في معرض قولنا ان النفس ترقى الى ان يصير طية مران ذلك محال فوجه
مفهوم ان المراد منه الاتحاد المعنوي بغير الذاتين ذاتا واحدة
ونحن نقول لم ندريه ذلك لانها لو كانت جرمية تحت بالنفس الكلية

فيستكرها المحقق ما ذكره من انه مفروغ عنه اجزاء العالم وانما نفع بذكر
انها سرق من حشرتها ونسجها او صافها العقيدة العارضة التي لا اجلها
سمت حشرتها فنعود الى كلمتها الاصلية فمصدق عليها من الاوصاف
لما نينا ما كان يصدق عليها اولابا لا اتصال الحاصل وزوال العارض
وجه لا يكون اجزاء العالم مفروغ عنه عنها واما قوله نفع الله به في ارتقاء
النفوس الكاملة وحصول مشاهدة المبدأ الاول فاقترحه صاحبها
في ذواتها الحشرية فيه نظر لان ذواتها الحشرية حيث حشرتها محال
ان تنال المبدأ الاول وهذا متفق عليه عند اهل الشريعة وارباب
هذا الشأن انهم لا يثبتون كلياتها حتى يصيروا كذلك ثم يزدادون
رتقيا بالاتصال بالكمالات على الوجه المذكور في امر المعراج طبقه
مستفيد من كل اتصال استعدا ووجوه يا ونورا وبصيرة سكر حتى
ننتهي الى العقد الاول مستفيدون من الاتصال به ما استعدون
من سدة المبدأ كما هو شأن العقد الاول على ما قرأنا قوله فخطه الله
ان الانسلاخ واجب لكن لا بارادة النفس كما لم يكن الارتباط بالذات
بل اذا فسد المزاج انسلخت عنه فيه نظر فانه لا يلزم من انه اذا كان الارتباط

اولا لا بارادة ان يكون كل انسلاخ متناهيا وكذلك رانيا غير واحد منهم
قد الموت واخيرا اختياره له ومات من حينه دون مرض ولا ف
مزاج بل اخبر في شيخنا الامام الاكمل رضي الله عنه مسيره الى حاله ان
من يكون متبرا للاجاء بدنه قبل اجتماعها بعلم وشعور وذلك كمن ينفذ
من يكون نفع حشرية لتحويل عليه ذلك لان النفوس الحشرية لا تتعين
الا بعد المزاج ومحبته فلا وجوه لها قبل ذلك حتى يتأتى لها تربية
الاجزاء البدنية بعلم وشعور فدللت هذه الامور الواقعة ان الحكم
باستحالة ذلك لا يتم اقامة البرهان عليه ما لو كان كذلك لما وقع في
الوجوه ما حكم البرهان الصحيح باستحالة وقوعه فظهر بهذا ان الموجب
لمثل هذا الحكم الاستبعاد العادي ونحوه واما ما ذكره فخطه الله في امر
اللذة والابتهاج ونسبتهما الى الحق بمعنى الملازمة ففيه نظر لان الملازمة
بين شيئين ملازم كل منهما الآخر من حيثيتها والحق واحد جميع الوجوه
فادركه سبحانه لذاته عيني دانه فلا يملك ما ذاوله هو فكيف
نقال انه لا يكون له ان ملازم استدلالية من غير حقيقتها هذا مع
الاعتراف بان لا تعدو تعقلها احلا واما ما ذكره في الفيض فلما قال

نقول فيه اذا كان الغرض الصاوير الحق او اموالنا واطنا انما ان
 نكون ممكنين او واجبا فان كانا ممكنين فوجوده موقوف على فيض آخر
 وتيسر ان كان الواجب لزما منه لان ذلك الغرض بان يكون واجب
 الوجه عارضا للممكنات وليس هو آخر غير الواجب والممكن كما هو بينا
 والعدم المحض لا يعقب وجودا فانه يلزم منه قلب الحايق وانما هو ايضا
 فالعدم لا يكون محلا للتأثير فيه وقبول الاجادوم الموجود فكيف الامر
ثم اقول وكان من بشر وطا لاوب الاقتصار على فوائد مولانا مع الله
 به لكن ربما اوهم ان الموجب لذلك احوال فذكر الداعي هذه الامور
 حيا في استدامة المناوغة المولوية والاستزادة من فوائده وما كنت
 ولم يذكر عليه شيئا فبببب احد امرين اما لان البحث فيه يحتاج الى فضل
 بسط يفيض الى التطويل والابرار اما لاستشرف الداعي على كمال التورية

المولوتى وتوريه ووجه الوقوف عند ذلك

طهوا الرأى الذى لا يبق احتياجا الى مزيد بيان

وانه سبحانه يزيل نور ارشاد ظلم انكسور

الدوام وموتيه ركننا يلجأ اليه ويوكل

في كسفه كل معضلة عليه والسلام

عليه وحسبنا الله ونعم الوكيل

نعم المولى ونعم

النصير

